

عقيدة الحافظ ابن كثير بين
دعاوى التفويض والتأويل

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الثانية
1427هـ - 2006م

عقيدة الحافظ ابن
كثير
بين
دعاوى التفويض
والتأويل

تأليف
عبد الآخر حمّاد الغنيمي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ
الرَّحِیْمِ

مقدمة النشرة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والاه وبعد :

فهذه هي النشرة الثانية من رسالتي حول عقيدة الإمام ابن كثير في
موضوع الصفات الإلهية، والتي كنت قد كتبتها رداً على من زعم أن ابن
كثير رحمه الله كان يقول بتأويل صفات الباري سبحانه أو تفويضها، أقدمها
للقرءاء الكرام بعد أن مضت سنوات عدة على صدور طبعتها الأولى كنت
خلالها غير متحمس لإعادة طبعها لكونها كانت قد كتبت لغرض معين هو ما
أشرت إليه آنفاً، وأنها قد أدت ذلك الغرض في وقتها، ولم يعد هناك من
حاجة كبيرة تستدعي إعادة نشرها، غير أنني رأيت أن ما تحويه هذه الرسالة
من بيان لعقيدة السلف في الصفات ومن توضيح لعقيدة الإمام ابن كثير فيها
كفيل بأن يشفع لنا في إعادة نشرها بغض النظر عن كونها كانت قد كتبت
لغرض محدد في وقت معين؛ إذ نحن بحاجة دائماً إلى التذكير بعقيدة السلف
رضوان الله عليهم، وتوضيحها للشباب بأسلوب سهل واضح .

ولذا فقد رأيت إعادة نشرها، مع تعديل طفيف في عنوانها حيث صار
(عقيدة الحافظ ابن كثير بين دعاوى التفويض والتأويل) ، بعد أن كان
عقيدة الحافظ ابن كثير بين التفويض والتأويل) ؛ وذلك لأنه قد بلغني أن

بعض من سمع عن هذه الرسالة أو قرأ عنها دون أن يقرأها قد فهم من العنوان أننا ربما ننسب إلى ابن كثير رحمه الله تأويلاً أو تفويضاً، فجاء هذا التعديل ليشير إلى أن ذلك مجرد دعوى ترد عليها هذه الرسالة .

كما أنني قد توخيت في هذه النشرة إصلاح الأخطاء الكتابية التي كانت قد وقعت في الطبعة الأولى، وكذلك أضفت فيها بعض الزيادات المهمة، ومن أهمها ما تجده أخي القارئ الكريم في ص : 49 وما بعدها من إثبات صحة ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما من تفسيره للكشف عن الساق بأنه الشدة أو الهول ؛ذلك أننا -وإن كنا نعتقد أن صفة الساق ثابتة لله عز وجل على الوجه الذي يليق بكماله سبحانه - إلا أن ذلك لا يحملنا على مخالفة القواعد الصحيحة في الحكم على الأخبار والقاضية بصحة ما ورد عن ابن عباس في ذلك، مع تأكيدنا على أن ذلك لا يعني أنه رضي الله عنه كان من المؤولة كما تراه مبيناً في موضعه بمشيئة الله تعالى .

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وكتب

عبد الآخر حماد الغنيمي

في يوم الثلاثاء الثاني من شوال 1427

الموافق 2006/10/24م

مقدمة

الطبعة الأولى

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم...

وبعد: فقد اطلعت على رسالة بعنوان (عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير من أئمة السلف الصالح في آيات الصفات) جمع الأستاذ محمد عادل عزيزة، وقد جمع فيها صاحبها بعض أقوال الإمام ابن كثير رحمه الله في آيات الصفات وقدم لها بمقدمة بين فيها هدفه من جمع تلك الأقوال و الباعث الذي دفعه إلى ذلك.

ولما كان المؤلف - غفر الله لنا و له - قد وقع في عدة أخطاء لا يمكن السكوت عنها لتعلقها بأمر العقيدة الإسلامية فقد صح العزم على كتابة هذه الصفحات المتواضعة التي أئين فيها بمشيئة الله عز وجل مذهب السلف الصالح رضوان الله عليهم في صفات الباري سبحانه وموقف ابن كثير من ذلك، ومن خلال ذلك أئين ما وقع في كلام الكاتب من أخطاء و مخالفات لعقيدة السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وقد جعلت هذه الدراسة في باين اثنين :
الأول : بيان عقيدة السلف في مسألة الصفات .
الثاني : ابن كثير بين التفويض والتأويل .
والله سبحانه أسأل أن يتقبل عملي هذا ، وأن ينفع به ويجعله خالصاً
لوجهه الكريم . آمين .

وكتبه

عبد الآخر الغنيمي

الباب الأول

بيان عقيدة السلف
الصالح في الصفات

الفصل الأول
مجمال عقيدة السلف الصالح
في باب الصفات

محمل العقيدة السلفية في باب الصفات أن ثبت لله سبحانه ما أثبتته
لنفسه وما أثبتته له رسوله صلى الله عليه و سلم من صفات الكمال من غير
تشبيه ولا تعطيل، وأن ننفي عنه سبحانه ما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه
وسلم .

فإن الله قد وصف نفسه في كتابه بصفات كصفة اليدين في قوله
تعالى: (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي). [سورة ص : 75] ,
وكصفة الوجه في قوله تعالى (و يبقى وجه ربك ذو الجلال و الإكرام
([سورة الرحمن : 27] وصفة الكلام في قوله تعالى : (وكلم الله موسى
تكليماً) [النساء : 164] , وغير ذلك .

وكذلك وصف رسول الله صلى الله عليه و سلم ربه بصفات , منها
إثبات صفة القدم في مثل قوله صلى الله عليه و سلم : (لا تزال جهنم تقول
هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول قط قط)⁽¹⁾، وصفة
التزول في مثل قوله صلى الله عليه و سلم : (يتزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة
إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر , يقول : من يدعوني فأستجيب
له , من يسألني فأعطيه , من يستغفري فأغفر له)⁽¹⁾، وغير ذلك مما ورد في
كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

(1) أخرجه البخاري (4848)، (6661)، (7384)، ومسلم (2848) من حديث أنس بن
مالك رضي الله عنه .

(1) أخرجه البخاري (1145)، (6321)، (7494)، ومسلم (758) وأبو داود (4733)
(1351)، والترمذي (3493) وابن ماجه (1366) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله
عنه .

وأهل السنة والجماعة لا يعدلون عن النصوص الشرعية ولا يحدون عنها , فإذا كانت نصوص الشرع الحنيف تثبت لله تعالى يدين ووجهاً وعينين وقدماً فإننا لا بد أن نسلم بذلك ونثبت لله عز وجل ، مع علمنا أنه سبحانه ليس كمثل شيء , فصفاته سبحانه ليست كصفات المخلوقين , ولا يعلم كيفيتها إلا الله سبحانه وتعالى , وإنه لمن المحال أن يكون المقصود من تلك الصفات غير معناها المعروف من لغة العرب , ثم لا يأتي دليل شرعي واحد ينبه الناس إلى ذلك .

وسطية أهل السنة في باب الصفات

أهل السنة والجماعة وسط في باب الصفات بين المشبهة والمعطلة :
فأما أهل التشبيه فإنهم أثبتوا تلك الصفات غير أنهم غالوا في إثباتها حتى شبهوا الخالق سبحانه بالمخلوقين ؛ فجعلوا صفاته كصفات المخلوقين تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

- وأما أهل التعطيل فإنهم في جملتهم قد ظنوا أن إثبات صفات الله سبحانه يستلزم تشبيه الله عز وجل بخلقه ففروا من التشبيه إلى ما هو شر منه وهو التعطيل , والتعطيل هو نفي الصفات الإلهية وإنكارها إنكاراً كلياً أو جزئياً .
- فمن صور التعطيل ما يسمى بالتفويض وهو القول بأنه : لا يُعلم معنى تلك الصفات ؛ وعليه فإنهم يفوضون المراد منها إلى الله تعالى .
 - ومن صور التعطيل إثبات بعض الصفات دون البعض كقول الأشاعرة الذين أثبتوا لله سبع صفات فقط هي : العلم , والحياة , والقدرة , والإرادة , والسمع , والبصر , والكلام , وأولوا بقية الصفات .
 - ومن صور التعطيل إثبات الأسماء دون الصفات كقول المعتزلة ؛ فإنهم يثبتون لله سبحانه أنه عليم ولكن بغير علم , قدير بغير قدرة , وهكذا...
 - ومن صورهِ أيضاً نفي الأسماء والصفات كقول الجهمية الذين يرون أن تلك الأسماء و الصفات إنما هي من قبيل المجاز لا حقيقة . وكل هؤلاء ليس لهم من دليل إلا أنهم خافوا التشبيه فلاجؤوا إلى التعطيل , إما تعطيلاً كلياً , وإما تعطيلاً جزئياً كما رأينا .
- ولو أنهم فصلوا كما فصل أهل السنة والجماعة لهدوا إلى سواء السبيل , فإن أهل السنة يثبتون صفات الباري سبحانه على الوجه الذي يليق به سبحانه , فنحوا من التشبيه والتعطيل معاً , والله سبحانه وتعالى يقول : (ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير) (الشورى : 11) فقولهِ : (ليس كمثلته شيء) رد على المشبهة , وقوله : (وهو السميع البصير) رد على المعطلة , فقد نفى سبحانه المثل و أثبت السمع والبصر , وما أحسن

المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه و لا تعطيل : ((بالبن
الخالص السائغ للشاربين يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه ,
والمعطل يعبد عدماً , والمشبه يعبد صنماً))⁽¹⁾ .

أصلان مهمان

ليس المقام هنا مقام الرد المفصل على المخالفين لمنهج أهل السنة
والجماعة , ولكننا ننبه إلى أصلين مهمين ذكرهما شيخ الإسلام ابن تيمية
في (الرسالة التدمرية)⁽¹⁾ .

الأصل الأول :

(1) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي – تحقيق التركي والأرنأؤوط ص : 207.
(1) انظر مجموع الفتاوى (17/3-25) .

فأما الأصل الأول فهو أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر :

فإنه يقال لمن أثبت لله بعض الصفات دون البعض الآخر فراراً من التشبيه ، يقال له : لقد أثبت لله صفة الحياة والقدرة والكلام ، والمخلوق يوصف بالحياة و القدرة والكلام ، وقلت إن حياته سبحانه وقدرته وكلامه ليست كحياة و قدرة وكلام المخلوقين ، فلم لا تقول في بقية الصفات مثل هذا ؟

وكذا يقال لمن أثبت الأسماء ونفى الصفات خوفاً من التشبيه : إن كان إثبات الصفات يوهم التشبيه فكذا إثبات الأسماء فإنك أثبت لله أنه سميع وبصير ، والإنسان يسمى بالسميع والبصير ، ولم يوجب ذلك التشبيه عندك فكما قلت في الأسماء قل في الصفات .

الأصل الثاني :

أن القول في الصفات كالقول في الذات ؛ فإذا كان الله سبحانه له ذات حقيقية لا تماثل ذوات المخلوقين ، فكذا له صفات لا تماثل صفات المخلوقين . فمن قال : عرفوني كيف يتزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته . قلنا : ونحن لا نعلم كيفية نزوله سبحانه إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف فمن لم يعرف كيفية الموصوف لا يعلم كيفية الصفة .

بعض أقوال السلف في إثبات الصفات

هذا المنهج الذي ذكرناه في إثبات صفات الباري سبحانه على الوجه الذي يليق به هو قول السلف الصالح قاطبة , وقد أمهل شيخ الإسلام ابن تيمية مخالفه ثلاث سنين إن جاء أحدهم بحرف واحد عن السلف يخالف شيئاً مما ذكره رحمه الله في الصفات , فإنه تكون له الحجة , فما ظفروا بشيء من ذلك إلا بشيء فهموه على غير وجهه كما سيأتي بيانه إن شاء الله⁽¹⁾ .

(1) انظر فصل إبطال التأويل ك مبحث ليس في كلام السلف تأويل .

وإني أثبت هنا بعض نصوص علماء السلف رضوان الله عليهم في إثبات الصفات حتى لا يبقى مجال للشك فيما ذكرناه :

1- قال نعيم بن حماد الخزازي شيخ البخاري : ((من شبه الله بخلقه فقد كفر , ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر , وليس ما وصف به نفسه أو رسوله صلى الله عليه وسلم تشبيهاً))⁽²⁾.

2- وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : ((سألت أبي وأبا زرعة رحمهما الله تعالى عن مذهب أهل السنة في أصول الدين فقالا : ((أدركنا العلماء في جميع الأمصار فكان من مذاهبهم أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص , والقرآن كلام الله غير مخلوق ... و أن الله تعالى على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله ، بلا كيف ، أحاط بكل شيء علماً ، ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير))⁽¹⁾.

3- وقال الإمام الشافعي رحمه الله : ((لله تعالى أسماء وصفات لا يسع أحداً قامت عليه الحجة ردها ، فإن خالف بعد ثبوت الحجة فهو كافر ، فأما قبل ثبوت الحجة عليه فمعدور بالجهل ... ويثبت هذه الصفات وينفي عنها التشبيه ، كما نفى عن نفسه فقال : (ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير) ...))⁽²⁾.

(2) أورده الذهبي في العلو ، انظر مختصر العلو ص: 184.

(1) مختصر العلو ص: 204.

(2) المصدر السابق ص: 177 وانظر فتح الباري (407/13) .

- 4- وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : ((وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين , يعلم لا كعلمنا , ويقدر لا كقدرتنا , ويرى لا كرؤيتنا))⁽³⁾ . وقال أيضاً : ((له يد ووجه ونفس ، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس ، فهو له صفة بلا كيف ، ولا يقال إن يده قدرته ونعمته ؛ لأن فيه إبطال الصفة))⁽⁴⁾ .
- 5- وقال الخطابي رحمه الله : ((فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات ، وما جاء منها في الكتاب والسنة الصحيحة ، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها))⁽⁵⁾ .
- 6- وقال عبد الله بن وهب : ((كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال : يا أبا عبد الله : الرحمن على العرش استوى ؛ كيف استواؤه؟ قال : فأطرق مالك وأخذته الرخصاء ، ثم رفع رأسه فقال : الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه ، ولا يقال كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، أخرجوه . قال : فأخرج الرجل))⁽¹⁾ .

(3) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص: 85 ، وعزاه المحقق للفقهاء الأكبر لأبي حنيفة .

(4) شرح الطحاوية ص: 264 وعزاه المحقق للفقهاء الأكبر أيضاً .

(5) مختصر العلو ص: 257 .

(1) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (150/2) وسنده جيد كما قال الحافظ في الفتح (407/13) .

7- وقال الأوزاعي : ((كنا والتابعون متوافرون نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا))⁽²⁾.

8- وقال محمد بن الحسن الشيباني : ((اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير ، فمن فسر شيئاً وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وفارق الجماعة ؛ لأنه وصف الرب بصفة لا شيء))⁽³⁾.

وبعد : فهذه بعض نصوص السلف في هذه القضية , وكلها واضحة بحمد الله في إثبات صفات المولى عز وجل من غير تشبيه ولا تعطيل .

(2) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (2/150) وسنده جيد كما ذكر الحافظ في الفتح (406/13) .

(3) أخرجه اللاكثاني كما في فتح الباري (13/407) وأخرجه الذهبي في العلو (انظر مختصر العلو ص: 159) .

الفصل الثاني

دفع فرية التجسيم والتشبيه

هذه العقيدة النقية الواضحة في إثبات ما أثبتته الله لنفسه ،وما أثبتته له رسوله صلى الله عليه و سلم لم يسلم أصحابها من شناعة المشنعين , فإن فريقاً من أهل البدع أخذوا على عاتقهم تشويه صورة أهل الحق ,فرموا أهل السنة و الجماعة بأهم مشبهة ومجسمة .

وقد تفتن علماءنا الأثبات لهذه الفرية فردوها و بينوا زيفها .

ومن ذلك قول الإمام أحمد رحمه الله: ((لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين))⁽¹⁾، وقوله: ((التشبيه أن تقول يد كيدي))⁽²⁾.

وقال إسحاق بن راهويه: ((إنما يكون التشبيه إذا قال: يد مثل يدي أو سمع كسمعي، فهذا تشبيه، وأما إذا قال كما قال الله يد وسمع وبصر، فلا يقول كيف ولا يقول مثل، فهذا لا يكون تشبيهاً، قال تعالى: (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) ...))⁽³⁾.

وقال ابن القيم رحمه الله: ((و اعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتاً فيكون له الإثبات، ولا نفياً فيكون له النفي، فمن أطلقه نفياً أو إثباتاً سئل عما أراد به، فإن قال: أردت بالجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه، فهذا المعنى منفي عن الله عقلاً وسمعاً، وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات ويرى بالأبصار ويتكلم ويعلم ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة لله تعالى وهو موصوف بها، فلا نفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسماً:

| | |
|-------------------------------|--------------------------|
| فإن كان تجسيمياً ثبوت استوائه | على عرشه إني إذا لجسم |
| وإن كان تشبيهاً ثبوت صفاته | فمن ذلك التشبيه لا أتكنم |
| وإن كان تزيهاً جحود استوائه | وأوصافه أو كونه يتكلم |

(1) انظر مدارج السالكين لابن القيم (359/3)

(2) المصدر السابق نفس الموضع .

(3) مختصر العلو ص: 69 .

فمن ذلك التنزيه نزهت ربنا بتوفيقه والله أعلى وأعظم))⁽¹⁾.
وبهذا يتضح لنا الفرق بين إثبات صفات الباري سبحانه وبين التشبيه والتجسيم الذي رمى به المبتدعون أهل السنة والجماعة , ومن هنا كان علماؤنا يعرفون أهل البدع برميهم أهل السنة بالتشبيه والتجسيم .
قال في شرح الطحاوية : ((وقال إسحاق بن راهويه : علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل السنة والجماعة ما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة بل هم المعطلة ، وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف : علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة ، ولهذا كُتِبُ نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة ، ويقولون في كتبهم : إن من جملة المجسمة قوم يقال لهم المالكية ينسبون إلى رجل يقال له مالك بن أنس ، وقوماً يقال لهم الشافعية ينسبون إلى رجل يقال له محمد بن أدريس))⁽¹⁾.

بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عن الجهمية والمعتزلة أن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك حتى قال ثمامة بن الأشرس - من رؤساء الجهمية - : ((ثلاثة من الأنبياء مشبهة : موسى حيث قال : ((إن هي إلا فتنتك)) . [الأعراف : 156] ، وعيسى حيث قال : (تعلم ما في نفسي و لا أعلم ما في نفسك) . [المائدة : 116] ، ومحمد صلى الله عليه وسلم حيث قال : (يتزل ربنا) ...))⁽²⁾ .

(1) مختصر الصواعق المرسله ص: 110 .

(1) شرح الطحاوية ص: 85-86

(2) مجموع الفتاوى (110/5) .

وبعد هذا البيان الواضح من علماء السلف للعقيدة الصحيحة ، وأنها لا تقتضي تشبيهاً ولا تجسيماً فإن الإنسان ليعجب حين يجد صاحب الرسالة التي أشرنا إليها في المقدمة يردد نفس هذه التهم الباطلة فيقول إن الذي دفعه إلى ما قام به هو ما رآه ((من تعطش الشباب المسلم ورغبتهم في الوقوف على حقيقة منهج السلف الصالح في آيات الصفات ، حتى يكونوا على بينة من أمرهم وحتى لا يقعوا في حبال من ينادي بالتشبيه والتجسيم باسم وتحت راية الدفاع عن عقيدة السلف))⁽³⁾ .

وأقول : من هؤلاء الذين ينادون بالتشبيه والتجسيم باسم وتحت

راية الدفاع عن عقيدة السلف ؟

إن دعاة العقيدة السلفية - بحمد الله - هم أبعد الناس عن التشبيه والتجسيم ، وها هي كتب العقيدة السلفية التي يعتمد عليها المدافعون عن عقيدة السلف - مثل كتب شيخ الإسلام ابن تيميه وتلميذه ابن القيم ، وكتب أئمة الدعوة النجدية وغيرهم - هل تجد فيها تشبيهاً أو تجسيماً ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

ومما ذكره الكاتب أيضاً أنه لما عرض ما نقله عن ابن كثير على بعض الشباب قال : ((الحمد لله الذي أوقفني على حقيقة منهج السلف في هذه الآيات و المتمثل بإمرارها كما جاءت من غير تشبيه ولا تعطيل ، بعد أن كنت أعتقد فيها بظاهر النصوص على الحقيقة مع التشبيه والتجسيم))⁽¹⁾ .

(3) مجموع الفتاوى (110/5) .

(1) المصدر السابق ص: 6.

ولهذا الشاب أقول : إن ما كنت عليه من اعتقاد التشبيه خطأ محض منك ، ولا ذنب للعقيدة السلفية ودعاتها في ذلك ، و كتابات السلفيين المعاصرين والسابقين لم تقل بالتشبيه كما أوضحنا من قبل ، والحمد لله الذي عافاك مما كنت فيه من التشبيه والتجسيم ، ولكن اعلم أن الحق ليس في أن تترك التشبيه لتقع في التفويض أو التأويل ، بل الحق أن تثبت الصفات على الوجه الذي يليق بجلال الله وكماله دون تشبيه أو تعطيل .

ثم إن الكاتب - غفر الله له - ينقل عن هذا البعض أيضاً : ((إنه لا يمكن لابن كثير الثقة الحافظ أن يجهل عقيدة السلف الصالح في آيات الصفات و يعلمها خلف من هذه الأمة لم يبلغوا مكانته العلمية ، وكيف لا يكون ذلك وهو تلميذ ابن تيمية رحمه الله تعالى))⁽¹⁾.

قلت : لم يكن لابن كثير عقيدة غير العقيدة السلفية على ما سنبينه في الباب الثاني من هذه الرسالة بمشيئة الله تعالى ، ثم إنه إذا صح أن يقال إنه لا يمكن لابن كثير أن يجهل عقيدة السلف الصالح ؛ فإنه من باب أولى يصح أن يقال إنه لا يمكن لابن تيمية أن يجهل عقيدة السلف الصالح ؛ فهو رحمه الله أستاذ ابن كثير ، وهو الذي أحبه ابن كثير وأوذي بسبب افتائه ببعض آرائه ، فإذا كان الأمر كذلك فهذا هي كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ورسائله كالواسطية و الحموية و التدمرية وغيرها توضح عقيدة السلف الصالح خير بيان ، فكان الواجب على الكاتب أن ينصح تلاميذه بالرجوع إليها ومعرفة عقيدة السلف بأدلتها الشرعية من خلالها .

(1) المصدر السابق : نفس الصفحة .

ولست أقدر بذلك في الحافظ ابن كثير رحمه الله , و لكني أقول : إن ما كتبه ابن تيميه أكثر وأوضح مما ذكره ابن كثير في تفسيره ، فكان الرجوع إلى ما قرره شيخ الإسلام ابن تيميه من أهم المهمات لمن رام فهم عقيدة السلف ، وسمى نفسه متبع السلف الصالح⁽²⁾ ، ليرى كيف أن عقيدة السلف هي إثبات الصفات بلا تشبيه و لا تعطيل , و أن التفويض والتأويل لم يكونا يوماً من عقيدة السلف رضوان الله عليهم .

(2) كما فعل صاحب الرسالة المشار إليها حيث وصف نفسه على غلافها بأنه متبع السلف الصالح .

الفصل الثالث التفويض ليس من عقيدة السلف

بيننا في ما مضى من هج أهل السنة في إثبات الصفات ؛وردنا فريضة التشبيه والتجسيم التي يرمي بها المبتدعون أهل السنة والجماعة ،ونريد هنا أن نبرئ السلف رضوان الله عليهم من مقولة أخرى راجت عند كثير من المتأخرين ،حتى صارت هي الفكرة السائدة عن عقيدة السلف عندهم ولا حول ولا قوة إلا بالله ،تلك هي مقولة أن السلف كانوا يقولون بالتفويض ،أي أنهم يؤمنون بالصفات ويفوضون المراد منها إلى الله عز وجل ؛إذ هم لا يعرفون المعنى المقصود من تلك الصفات .

وهؤلاء الذين ينسبون ذلك إلى السلف الصالح هم الذين يسميهم شيخ الإسلام ابن تيمية أهل التجهيل : ((الذين يقولون إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعرف معاني ما أنزل الله من آيات الصفات ،ولا جبريل يعرف معاني الآيات ،ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك ،وكذلك قولهم في أحاديث الصفات أن معناها لا يعلمه إلا الله مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم تكلم بها ابتداءً ،فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه)) .

ثم بين رحمه الله أنهم يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى : ((وما يعلمه تأويله إلا الله)) [آل عمران : 7] حيث وقف أكثر السلف على قوله : (إلا الله) ،وبين رحمه الله خطأ هؤلاء في معنى التأويل ،فالتأويل يراد به ثلاثة معان :

فهو في اصطلاح المتأخرين صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك.

والمعنى الثاني أن التأويل هو تفسير الكلام سواء وافق ظاهره أو لم يوافق، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم فهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله : (والراسخون في العلم) كما نقل ذلك عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما.

والمعنى الثالث أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام؛ فتأويل الجنة وما فيها من أكل وشرب ونحوه هو الحقائق نفسها لا ما قد يتصوره بعض الناس، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال يوسف : ((يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل)) .[يوسف: 10].

وقال تعالى (هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) .[الأعراف: 53].

ثم قال رحمه الله : ((وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله، وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره : ((الاستواء معلوم والكيف مجهول، فالاستواء معلوم، يعلم معناه ويفسر وترجم بلغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، أما كيفية ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى))⁽¹⁾.

(1) مجموع الفتاوى (37-34/5) .

ويمكن إجمال الأدلة التي تثبت أن السلف لم يقولوا بالتفويض في ما

يلي :

1- أن القول بالتفويض يقتضي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد تكلم بكلام لا يعرف معناه، وحاشاه صلى الله عليه وسلم أن يكون كذلك .

2- أن هذا يقتضي أيضاً أن السلف كانوا يقرؤون ما لا يعرفون معناه، وهذا باطل؛ فقد روى الطبري من طريق الحسين بن واقد قال حدثنا الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود قال : (كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن)⁽¹⁾.

3- أن السلف لو كانوا قد آمنوا بالفظ المجرد دون فهم لمعناه لما قال مالك رحمه الله وغيره : (الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول)⁽²⁾، فإن هذا القول يعني أنهم يعلمون الاستواء ويعرفون معناه من لغة العرب غير أنهم لا يعلمون كيفيته .

ولذا فقد عجبت حين رأيت صاحب الرسالة المشار إليها يذكر أن مالكا رحمه الله لم يفسر الاستواء بل فوض⁽³⁾، فكيف يكون مالك قد فوض وهو الذي قال : الاستواء غير مجهول، وهل تعني كلمة غير مجهول إلا أنه معلوم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ((وجواب مالك في ذلك صريح في الإثبات؛ فقد أخبر رضي الله عنه بأن نفس الاستواء معلوم، وأن كيفية

(1) تفسير الطبري (81) وسنده حسن

(2) انظر مختصر العلو ص: 141، وفتح الباري (406/13) .

(3) عقيدة الحافظ ابن كثير في آيات الصفات ص: 8.

الاستواء مجهولة ، وهذا بعينه قول أهل الإثبات ، وأما النفاة فما يثبتون استواءً حتى تجهل كلفيته ! بل عند هذا القائل الشاك وأمثاله أن الاستواء مجهول غير معلوم ، وإذا كان الاستواء مجهولاً لم يحتج أن يقال الكيف مجهول ، لا سيما إذا كان الاستواء منتفياً ؛ فالمنتفي المعدوم لا كلفة له حتى يقال : هي مجهولة أو معلومة ، وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء وأن له كلفة ، لكن تلك الكلفة مجهولة لنا لا نعلمها نحن ، ولهذا بدع السائل الذي سأله عن هذه الكلفة ؛ فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا ، ونحن لا نعلم كلفة استوائه ، وليس كل ما كان معلوماً وله كلفة تكون الكلفة معلومة لنا ، يبين ذلك أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال : الله في السماء وعلمه في كل مكان ، حتى ذكر ذلك مكي -خطيب قرطبة- في كتاب التفسير الذي جمعه من كلام مالك ، ونقله أبو عمرو الطلمنكي ، وأبو عمر بن عبد البر ، وابن أبي زيد في المختصر وغير واحد ، ونقله أيضاً عن مالك غير هؤلاء ممن لا يحصى عددهم ، مثل أحمد بن حنبل وابنه عبد الله والأثرم والخلال والآجري وابن بطة ، وطوائف غير هؤلاء من المصنفين في السنة ، ولو كان مالك من الواقفة أو النفاة لم ينقل هذا الإثبات ((⁽¹⁾).

(1) مجموع الفتاوى (180/5-182) .

قولهم أمروها كما جاءت ليس تفويضاً

ربما كانت الشبهة التي عرضت للكثيرين أنهم رأوا بعض السلف يقولون أمروها كما جاءت، فعن الوليد بن مسلم قال: ((سألت الأوزاعي والليث بن سعد ومالكاً والثوري عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك، فقالوا: أمضها بلا كيف))⁽¹⁾. وفي لفظ: ((فكلهم قالوا: أمروها كما جاءت بلا تفسير))⁽²⁾، وفي رواية: ((فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف))⁽³⁾، وعن الأوزاعي قال: ((سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث فقالوا: أمروها كما جاءت))⁽⁴⁾.

أقول إنه لما رأى البعض - ومنهم صاحب الرسالة المذكورة - أن بعض السلف قالوا: أمروها كما جاءت، فإنهم ظنوا أن ذلك هو التفويض، فنسبوه إلى السلف رضوان الله عليهم. وليس لهم حجة في ذلك لما يلي:

1- أنهم قالوا: بلا كيف، ولا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إلا من فهم من اللفظ معنى، فمن لم يفهم من معنى اليد شيئاً لا يحتاج أن يقول بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول، وإنما يحتاج ذلك من أثبت اليد صفة لله سبحانه، فيقال له: انتبه

(1) مختصر العلو ص: 143.

(2) المصدر السابق ص: 142.

(3) رواه الخلال في كتاب السنة كما في مجموع الفتاوى (39/5).

(4) رواه الخلال كما في المصدر السابق نفس الصفحة.

فاليد التي أثبتها ليست كالأيدي ،فلا تتصورها على كيفية معينة ؛لأن الله تعالى ليس كمثله شيء ،ولا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه .

2- أن قولهم : أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ،فإن هذه الألفاظ دالة على معان معينة يعرفها العرب من لغتهم ،ومعنى إمرارها كما جاءت أن يبقى اللفظ على أصل ما هو له مع اعتقاد أن صفات الله ليست كصفات المخلوقين ،ولو كان مقصودهم نفي علم شيء بالكلية لقالوا أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد⁽¹⁾ .

3- أنه قد ثبت بيقين عن أئمة السلف رضوان الله عليهم أنهم أثبتوا صفات الباري سبحانه ،وقد ذكرنا من قبل بعض نصوصهم في ذلك ،فلو كان المراد بقولهم : ((أمروها كما جاءت)) ،أنهم يفوضون لما قالوا بالإثبات الذي ذكرناه من قبل .

4- ثم إن رواية : بلا تفسير ،لا تعني عدم فهم معاني الصفات ؛لأنه يوضحها الرواية الأخرى : بلا كيف ،فالمقصود من نفي التفسير هنا نفي التفسير بالباطل كما قال محمد بن الحسن الشيباني : ((فمن فسر شيئاً ،وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه))⁽²⁾ ،أي من فسر تلك الصفات بأنها لا تعني صفات حقيقية لله عز وجل ،أما تفسيرها بإثباتها بلا

(1) انظر في هذه النقطة والتي قبلها مجموع الفتاوى (41/5) .

(2) سبق تخريجه ص: 19 .

كيف فهو حق كما روى البخاري في صحيحه : ((عن أبي
العالية : استوى إلى السماء: ارتفع ، وقال مجاهد : استوى : علا
على العرش))⁽¹⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيميه : ((فالاستواء معلوم ، يعلم معناه
ويفسر ويترجم بلغة أخرى))⁽²⁾ ، وقال أيضاً : ((وقوله من غير
تفسير ، أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير
الصفات ، بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات
))⁽³⁾.

عدم دقة القول بأن الظاهر غير مراد

-
- (1) صحيح البخاري كتاب التوحيد باب : وكان عرشه على الماء (فتح الباري 403/13) .
 - (2) مجموع الفتاوى (36/5) .
 - (3) المصدر السابق (50/6) .

شاع عند كثير من المتأخرين أن السلف كانوا يقولون عن آيات الصفات وأحاديثها : ((أمروها كما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد)) ،فأما قولهم : ((أمروها كما جاءت)) ،فقد ورد في ما نقلناه عن السلف من قبل ،وأما قولهم : ((إن ظاهرها غير مراد)) ،فلم نجد عن أحد من السلف -فيما نعلم- والله أعلم ،ولذا جزم الذهبي رحمه الله بأنه مقالة محدثة ؛حيث قال : ((المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة ما علمت أحداً سبقهم بها ،قالوا : هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد))⁽¹⁾.

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد بين خطأ هذه المقولة إما من حيث اللفظ ،وإما من حيث المعنى ،فقال رحمه الله في الفتوى الحموية : ((واعلم أن من المتأخرين من يقول إن مذهب السلف إقرارها على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد ، وهذا اللفظ مجمل ؛فإن قوله : ظاهرها غير مراد ،يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين ،مثل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه ،وأن الله معنا ظاهره أنه إلى جانبنا ،ونحو ذلك فلا شك أن هذا غير مراد ،ومن قال : إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى ،لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث ؛فإن هذا الخيال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضوع ،اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر

(1) انظر معارج القبول للشيخ حافظ بن أحمد حكيم (298/1) .

لبعض الناس فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار، معذوراً في هذا الإطلاق...)) إلى أن قال رحمه الله: ((وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: الظاهر غير مراد عندهم أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين... غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب؛ فما يمكن لأحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل - لا نصاً ولا ظاهراً - أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع ولا بصر، ولا يد حقيقة))⁽¹⁾.

وبهذا يتضح الموقف السلفي الصحيح من عبارة: ((مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد))، وهو أن الأصل عدم استعمالها لما قد توهمه من معنى تفويض معاني الصفات وعدم إثباتها، إلا أن تدعو حاجة لاستعمالها مع التنبيه حينئذ على أن المقصود بالظاهر ما قد يتبادر إلى أذهان المشبهين من كون صفات الله كصفات المخلوقين.

والحق أن هذا الموقف عام في كل اصطلاح حادث؛ فإن أهل السنة ينظرون في المقصود من ذلك الاصطلاح؛ فإن كان حقاً قبل، وإلا رُفض مع التنبيه دائماً على أن التعبير عن الحق بالألفاظ الواردة هو المنهج الصواب، وهو سبيل أهل السنة والجماعة.

يقول شارح الطحاوية: ((فالواجب أن ينظر في هذا الباب - أعني باب الأسماء والصفات - فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله

(1) مجموع الفتاوى (108/5-109).

نفينا... وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها؛ فإن كان معنى صحيحاً قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المحملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك))⁽²⁾.

الفصل الرابع

إبطال التأويل

سبق أن بينا أن التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره هو اصطلاح محدث لم يكن معهوداً عند السلف رضوان الله عليهم، والمقصود بالتأويل في

(2) شرح الطحاوية لابن أبي العز (261/1).

باب الصفات صرف معانيها عن ظاهرها ، فاليد عندهم معناه القدرة ، والوجه عندهم الذات أو الثواب أو الجهة ، والقدم الرحمة وهكذا .
وليس التأويل من منهج أهل السنة والجماعة ، بل هو قول الأشاعرة ومن لف لفهم ، وهم يزعمون أن الذي ألجأهم إلى ذلك هو خوف التشبيه ، ولا حجة لهم في ذلك لما أسلفنا من أن إثبات الصفات بلا كيف نعلمه ينجي من التشبيه .

ومما يبين بطلان هذه التأويلات : أنه يلزم منها أن يكون الله قد أنزل في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم من هذه الألفاظ ما يضل الناس ظاهره ، ويوقعهم في التشبيه والتمثيل ، ويلزم منها أيضاً أن يكون الله سبحانه قد ترك بيان الحق والصواب ، ولم يفصح بل رمز إليه رمزاً وألغزه إغرازاً لا يفهم منه إلا بعد الجهد الجهد ، ويلزم منه أيضاً أن الله قد كلف عباده ألا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها ، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه ، ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك ، ويلزم أيضاً أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم ، وذلك إما جهل أو كتمان حق ، ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى جهل أو كتمان⁽¹⁾ .

ولنأخذ مثلاً واحداً نبين من خلاله بطلان التأويل ، وليكن صفة اليدين لله سبحانه ؛ فإن الله سبحانه يقول لإبليس : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) [ص: 57] ، والمتأمل في هذا النص وأشباهه في القرآن

(1) مختصر الصواعق المرسله ص: 36 بتصرف .

يجده يدل على إثبات اليدين لله تعالى على الوجه الذي يليق به ، وذلك من وجوه عدة منها⁽²⁾ :

1- أنه قد توافرت النصوص في صفة يدي الرحمن سبحانه مثل ذكر اليمين في حديث : (وكلتا يديه يمين)⁽³⁾ ، وذكر القبض في مثل قوله تعالى : (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة) [الزمر: 67] ، والبسط في مثل قوله : (بل يدها مبسوطتان) [المائدة: 46] ، وذكر الأصابع في قوله صلى الله عليه وسلم : (إن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن)⁽⁴⁾ .

وهذا كله يؤكد أنها يد على الحقيقة وليست مجازاً .

2- أنه لو كان معنى اليد القدرة ، كما يزعم أهل التأويل لما كان لآدم مزية على إبليس ، ولقال إبليس لربه : وأنا خلقت بقدرتك أيضاً ، فبم ميزته عليّ ، ولما قال موسى لآدم وقت الحاجة : (أنت الذي خلقتك الله بيده ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء)⁽¹⁾ ، وكذلك يقول له أهل الموقف إذا سألوه الشفاعة ، فهذه

(2) انظر هذه الوجوه وغيرها في المصدر السابق ص: 322 وما بعدها .

(3) أخرجه مسلم (1827) والنسائي (221/8) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(4) أخرجه مسلم (1827) والنسائي (221/8) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(1) أخرجه البخاري (3409) ، (4736) ، (4738) ، (6614) ، (7515) ، ومسلم (2652) ، وأحمد (268، 398/2، 248، 264) ، وأبو داود (4701) والترمذي (2134) وابن ماجه (80) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

خصائص أربع له عليه السلام، فلو كان المقصود باليد القدرة لما لذكر خلق الله له بيده هنا معنى؛ إذ إن هذه الأمور كلها من خصائص آدم عليه السلام، فلما دخل فيها خلق الله إياه بيده دل ذلك على أنه شيء امتاز به عن غيره، فيستحيل أن يكون هو القدرة؛ لأنه عليه السلام وغيره يشتركون في أن الله خلقهم بقدرته سبحانه، يوضح ذلك أن موسى لما قال ذلك لآدم رد عليه آدم بقوله: (أنت الذي اصطفاك الله بكلامه)، فلما كلمه موسى بما هو من خصائصه رد عليه آدم بما هو من خصائصه أيضاً .

3- أن الله تعالى أنكر على اليهود نسبة يده إلى النقص والعيب، ولم ينكر عليهم إثبات اليد؛ فقال: (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يدها مبسوطتان). [المائدة: 64].

4- أن يد القدرة والنعمة في لغة العرب لا يعرف في استعمالها أن يقال: يد فلان كذا، فضلاً عن أن يقال: فعل هذا بيمينه، فضلاً عن أن يقال: فعله بيديه، وإنما المستعمل في يد القدرة والنعمة أن تكون مجردة عن الإضافة وعن التثنية وعن نسبة الفعل إليها فيقال: لفلان عندي يد، ولولا يد له عندي، ولا يكادون يقولون يده أو يدها عندي .

5- أن اليد إذا أطلقت وأريد بها النعمة أو القدرة فلا بد أن يقترب باللفظ ما يدل على ذلك ليحصل المراد . فأين القرائن التي تدل على إرادة المجاز في مثل قوله تعالى: (لما خلقت بيدي) .

وبعد: فهذه بعض الوجوه في إبطال تأويل اليدين بالقدرة أو النعمة وغيرهما، ومن أراد المزيد فيجمل به مراجعة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية

وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى ، ففيها ما يتلج صدور الموحدين ، والله أعلم .

وأجدي هنا مضطراً إلى التعقيب على ما نقله صاحب المشار إليها عن الشيخ بدر الدين بن جماعة ، فقد نقل عنه أن قوله تعالى : (لما خلقت بيدي) فيه ثلاثة أوجه : الأول أن المراد باليدين مزيد العناية به في خلقه وإيجاده وتكريمه ، كما يقال خذ هذا الأمر بكتلتنا يديك . الثاني أن المراد باليدين القدرة . الثالث أن يكون ذكر اليدين صلة لقصد التخصيص به تعالى ، ومعناه لما خلقت أنا دون غيري ، ومنه قوله تعالى : (ذلك بما قدمت يداك) ، أي بما قدمت أنت . ثم نقل عن ابن جماعة قوله : ((وأيضاً فقد جاء (يد الله) ، وجاء (بل يدها مبسوطتان) ، وجاء (بأيدينا) وجاء (بأيدي) ، فلو لم يحمل على القدرة ، وحمل على الظاهر لزم من تصوير ذلك ما يتعالى الله عنه))⁽¹⁾.

وإننا لنستغرب إيراد الكاتب لقول ابن جماعة هذا ضمن رسالة خصصت لجمع أقوال ابن كثير رحمه الله ، ولو كان هذا النقل لتوضيح شيء قد غمض في كلام ابن كثير لقلنا لا بأس بذلك ، ولكن الواضح أنه أقحم كلام ابن جماعة إقحاماً لينصر ما ادعاه من جواز تأويل صفات الباري سبحانه .

وعلى كل حال فنحن نحمل الرد على ما ذكره ابن جماعة في ما يلي :

(1) عقيدة الحافظ ابن كثير ص: 19.

1- أما قوله : إنه يمكن أن يكون المراد باليدين مزيد العناية... إلخ، فهذا يرده أن الأصل الحقيقة ودعوى المجاز مخالفة للأصل، وعلى من خالف الأصل أن يأتي بالقرائن التي حملته على ذلك، فأين يا ترى تلك القرائن التي دلتك على ما ذهبت إليه، وأيضاً فقد خص الله تعالى نبيه عيسى عليه السلام بمزيد عناية في خلقه وإيجاده واقرنت بحمله وولادته آيات بينات، ومع ذلك لم يرد نص بأن الله قد خلقه بيده، مما يدل على أن خلق آدم كان بيدي الله حقيقة كما ورد في الآية الكريمة، وعلى كل فنحن نقول : نعم إن الله قد خص آدم بمزيد عناية في خلقه وإيجاده وتكريمه، وهذا المزيد هو أن الله سبحانه قد خلقه بيديه وأسجد له ملائكته كما دلت على ذلك النصوص الشرعية، والله أعلم .

2- وأما قوله : إنه يمكن أن يراد باليدين القدرة فيرده ما ذكرناه من قبل، ومن أهمه أن يقال : لو كان المقصود باليدين القدرة لما كان لآدم مزية على إبليس، فهو أيضاً خلق بقدرة الله سبحانه، ولو كان المقصود باليدين القدرة لما كان لتخصيص أهل الموقف آدم بذلك معنى حيث ينادونه قائلين : (يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيديه، ونفخ فيك من روحه وأمر الملائكة فسجدوا لك فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه

(1). ويوضح ذلك أن أهل الموقف ينادون كل نبي بما خصه الله به؛ فيقولون مثلاً: (يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض)، (يا إبراهيم أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض)، (يا موسى أنت رسول الله اصطفاك برسالاته وبتكليمه على الناس) .

3- وأما قوله: إن ذكر اليدين ربما كان صلة لقصد التخصيص، فيكون معناه لما خلقت أنا دون غيري، فيرده معرفة الفرق بين أن ينسب الفعل إلى نفسه كما في قوله تعالى: (لما خلقت بيدي) [ص: 75]، وبين أن ينسب الفعل إلى الأيدي كما في قوله تعالى: (أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً) [يس: 72]، وكما في قوله: (بما قدمت يداك). [الحج: 10]، فإنه في قوله (خلقت بيدي) نسب الخلق إلى نفسه، ثم عدى الفعل إلى اليدين وأدخل عليها الباء فكانت كقولك: كتبت بالقلم، ومثل هذا نص صريح لا يحتمل المجاز بوجه، بخلاف ما لو نسب الفعل إلى اليد ابتداءً، كما في قوله تعالى: (أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً)، فإنه أضاف العمل إلى الأيدي، وجمعهما ولم يدخل عليها الباء، فكان معنى (عملت أيدينا) هنا: عملنا، كما في قوله تعالى: (بما قدمت يداك) أي بما

(1) أخرجه البخاري (3340) (3361) (4712) ومسلم (194)، وأحمد (435/2-436) والترمذي (2434) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قدمت ،ولهذا لم يكن خلق الأنعام مساوياً لخلق أبي الأنعام⁽¹⁾. قال ابن القيم بعد ذكر الفروق بين خلق آدم وخلق الأنعام : ((فهذه ثلاثة فروق تبطل إلحاق أحد الموضوعين بالآخر ،وتتضمن التسوية بينهما عدم مزية آدم على الأنعام ،وهذا من أبطل الباطل وأعظم العقوق للأب ؛ إذ ساوى المعطل بينه وبين إبليس والأنعام في الخلق باليدين))⁽²⁾ .

4- وأما قوله : إنه قد جاء (يد الله) وجاء (بل يده مبسوطتان) وجاء (بأيدينا) وجاء (بأيدي) فأقول : إنه قد ثبت أن الله تعالى يدين ليستا كالأيدي ، وأما الأفراد في قوله : (يد الله) فليس بقادح في إثبات اليدين ؛ فإن العرب تقول : رأيتُه بعيني ، وسمعتُه بأذني ، ولا ينفي ذلك أن للمتكلم عينين وأذنين ، وأما الجمع فجائز في لغة العرب أيضاً أن يطلق الجمع ويراد به التثنية ، كما في قوله تعالى : (فقد صغت قلوبكما) . [التحريم : 4] ، ومعلوم أنه لم يكن لهما سوى قلبين اثنين ، وقد ذكر شارح الطحاوية أن الله تعالى جمع الأيدي في قوله (بأيدينا) لما أضافها إلى ضمير الجمع ليتناسب الجمعان اللفظيان ، للدلالة على الملك والعظمة ، ولم يقل (أيدي) ، مضافاً إلى ضمير المفرد ، ولا (يدينا) ، بتثنية اليد مضافة إلى

(1) من مختصر الصواعق المرسله ص: 325 بتصرف .

(2) المصدر السابق : نفس الصفحة .

ضمير الجمع⁽¹⁾. وأما قوله (بأيد) فإن الأيد هنا القوة ، لا الأيدي كما سيأتي بيانه . بمشيئة الله تعالى عند عرض بعض أقوال الإمام ابن كثير التي قد توهم التأويل .

ليس في كلام السلف تأويل

بيننا أن كثيراً من المتأخرين قد ظنوا أن عقيدة السلف في الصفات هي التفويض ، ووضحنا خطأ ذلك الزعم في ما مضى ، والعجيب أنه قد حدث شيء قريب من هذا في موضوع التأويل ، فإن البعض قد نقل عن بعض السلف نقولاً ظنها تأويلاً لبعض صفات الباري سبحانه ، وهي عند التحقيق ليست كذلك ، فمن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أنه أمهل كل من خالفه ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن السلف يخالف شيئاً مما ذكره كانت له الحجة .

(1) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز ص : 265 ، وانظر أيضاً مختصر الصواعق المرسله ص : 331-332 .

قال شيخ الإسلام : ((وجعل المعارضون يفتشون الكتب ، فظفروا بما ذكره البيهقي في كتاب الأسماء والصفات في قوله تعالى : (والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله . [البقرة: 115] ، فإنه ذكر عن مجاهد والشافعي أن المراد قبلة الله ، فقال أحد كبرائهم - في المجلس الثاني - : قد أحضرت نقلاً عن السلف بالتأويل ... فقال : قد تأولها مجاهد والشافعي ، وهما من السلف ... قلت هذه الآية ليست من آيات الصفات أصلاً ، ولا تندرج في عموم قول من يقول : لا تؤول الصفات ... فإن الوجه هو الجهة في لغة العرب ، يقال : قصدت هذا الوجه ، وسافرت إلى هذا الوجه أي إلى هذه الجهة ، وهذا كثير مشهور ... والغرض أنه إذا قيل : (فثم قبلة الله) لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات ، ولا هو مما يستدل به عليهم المثبتة))⁽¹⁾.

وكلام الإمام ابن تيمية رحمه الله يوضح لنا قاعدة مهمة تعيننا في فهم كثير من كلام السلف الذي قد يظنه البعض تأويلاً ، فاليد مثلاً تطلق في لغة العرب ، ويقصد بها اليد الحقيقية ، وقد يقصد بها القدرة أو النعمة بحسب السياق والقرائن ، ولكن هذا لا يعني نفي اليد الحقيقية عن المتكلم عنه ، فحينما يقول زياد لمعاوية : ((إني قد أمسكت العراق بإحدى يدي ، ويدي الأخرى فارغة)) ، يريد بنصف قدرتي ضبطت أمر العراق ، فإن اليد هنا قصد بها القدرة ، ولكن ذلك لا يعني أن زياداً ليست له يد حقيقية ، بل إن الأصل أن اليد لا تستعمل بالمعنى المجازي إلا في حق من له يد حقيقة ، كما قرره

(1) مجموع الفتاوى : (17-15/6) .

شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : ((ومن ذلك أنهم إذا قالوا : بيده الملك ، أو عملته يداك ، فهما شيئان : أحدهما إثبات اليد ، والثاني إضافة الملك والعمل إليها ، والثاني يقع فيه التجوز كثيراً ، أما الأول فإنهم لا يطلقون هذا الكلام إلا لجنس له يد حقيقة ، ولا يقولون : يد الهوى ولا يد الماء ، فهب أن قوله : (بيده الملك) ، قد علم منه أن المراد بقدرته ، لكن لا يتجوز بذلك إلا لمن له يد حقيقة))⁽²⁾.

هل أول ابن عباس صفة الساق ؟

ذكر صاحب الرسالة المذكورة أن رسالته تجعل المسلم أكثر اتزاناً وهدوءاً ، وقال : ((وعندها لا يستطيع أن يعتقد أن التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق عن الدين ، وقد قال به حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس عند تفسير قوله تعالى : (يوم يكشف عن ساق) ، قال ابن كثير : قال ابن عباس : يكشف عن أمر عظيم))⁽¹⁾.

كما أنه اهتم في موضع آخر من رسالته بإيراد عدة روايات نقلها ابن كثير رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما مفادها أنه رضي الله عنه كان

(2) مجموع الفتاوى (370/6) وانظر بسطاً لهذه الجزئية في مختصر الصواعق المرسله ص: 326 وما بعدها .

(1) عقيدة الحافظ ابن كثير ص: 7.

يرى أن معنى قوله تعالى : (يوم يكشف عن ساق) ،أي يوم يكشف عن أمر شديد فظيع من الهول ،وأن المقصود أنه يوم كرب وشدة ، ونحو ذلك⁽²⁾. ولنا على هذا النقل وما ادعاه الكاتب من تأويل ابن عباس لصفة الساق ملاحظات نجملها في ما يلي :

1- أول ما يلاحظ على نقل الكاتب لكلام ابن كثير أنه أغفل أمراً مهماً، وهو أن ابن كثير قبل ذكره لكلام ابن عباس كان قد ذكر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ((يكشف ربنا عن ساقه ، فيسجد كل مؤمن ومؤمنة ، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة ، فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً))⁽³⁾.

قال ابن كثير رحمه الله : ((وهذا الحديث مخرج في الصحيحين ، وفي غيرهما من طرق ، وله ألفاظ ، وهو حديث طويل مشهور))⁽¹⁾.

وإغفال هذا الحديث خطأ كبير ؛ إذ الإقتصار على ما ذكره ابن كثير عن ابن عباس أو غيره من تفسير الساق بأنها الشدة أو الكلاب يوهم أن ابن كثير لا يرى غير ذلك ، بينما كان الإنصاف يقتضي نقل ما ذكره ابن كثير من الحديث الصحيح ليعلم القارئ أن ابن كثير رحمه الله قد أبرأ ذمته حين ذكر ما بلغه في المسألة سواءً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول صحابي أو غيره ، خصوصاً وأن ابن كثير قد ذكر في أول تفسيره أن

(2) المصدر السابق ص: 20.

(3) أخرجه البخاري (4919) ، (7439) ومسلم (183) ولفظ مسلم (فيكشف عن ساق)

(1) تفسير القرآن العظيم (407/4) .

أحسن طرق التفسير عنده أن يفسر القرآن بالقرآن ثم بالسنة ثم بأقوال الصحابة⁽²⁾، ومقتضى ذلك أنه إذا ما ذكر في تفسير الآية حديثاً صحيحاً مرفوعاً فإنه يكون هو المعتمد عنده المقدم على ما سواه من الأقوال .

2- أنه إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يكشف ربنا عن ساقه)، فقد ثبتت صفة الساق لله عز وجل ، وما أحسن ما قاله الشوكاني رحمه الله عند تفسير هذه الآية ، فإنه ذكر حديث أبي سعيد السابق والآثار الواردة عن السلف في إثبات الساق لله عز وجل كقول ابن مسعود وأبي هريرة : يكشف الله عز وجل عن ساقه ، وذكر قول ابن عباس : يكشف عن أمر عظيم وغير ذلك ثم قال رحمه الله : ((وقد أغنانا الله سبحانه في تفسير هذه الآية بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عرفت ، وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً ، فليس كمثله شيء :

دعوا كل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كمخاطر))⁽¹⁾.

3- أن الآية بمجرد لا تعد من آيات الصفات ، وإنما تستفاد صفة الساق من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، فمن فسر الكشف عن الساق في الآية بأنه الشدة أو الكرب أو غير ذلك مما تحتمله اللغة العربية ، فإنه لا يعد متأولاً ، وعليه فليس في كلام ابن عباس رضي الله عنه تأويل ، وإنما يكون قوله تأويلاً لو كان مُنصباً على الحديث الذي أثبت الساق لله تعالى .

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر تنازع السلف في هذه الآية وأن منهم من ذهب إلى أن المراد بالساق الشدة ، ومنهم من عدّها

(2) تفسير القرآن العظيم (4/1) .

(1) فتح القدير الجامع بين فني الرؤية والدراية في التفسير (277/5) .

من الصفات-: ((ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات ؛ فإنه قال : (يوم يكشف عن ساق) ، نكرة في الإثبات ، لم يضيفها إلى الله ، ولم يقل : عن ساقه ، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر ، ومثل هذا ليس بتأويل ، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف))⁽²⁾.

4- ثم إنني قد وقفت على رسالة للشيخ سليم الهلالي بعنوان : (المنهل الرقراق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير يوم يكشف عن ساق) ، وقد ذهب فيها مؤلفها إلى أن ما نسب لابن عباس رضي الله عنهما من تفسير الكشف عن الساق بأنه الشدة أو الكرب ونحوه لا يصح منه شيء البتة ، وبناء على ذلك فقد نفى وجود خلاف بين السلف في تفسير هذه الآية .

ولو صح هذا الذي ذكره الشيخ سليم الهلالي لکن كافياً في رد دعوى محمد عادل عزيزة في تأويل ابن عباس لصفة الساق ، لكن الإنصاف يقتضي أن أقول هنا إن ما ذهب إليه الأستاذ سليم الهلالي غير صحيح ؛ إذ إنني بالتتبع قد وقفت على صحة بعض ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه فيما نحن بصددده ، فقد أخرج البيهقي في الأسماء والصفات : أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو نا أبو العباس الأصم نا محمد بن الجهم نا يحيى بن زياد الفراء حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قرأ : (يوم يكشف عن ساق) ، (يريد يوم القيامة والساعة لشدهما)⁽¹⁾ .

(2) مجموع الفتاوى (394/6) وانظر مختصر الصواعق المرسله ص: 25.

(1) الأسماء والصفات (81/2) .

وهذا إسناد صحيح :

فأبو سعيد بن أبي عمرو شيخ البيهقي هو محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي النيسابوري ثقة مأمون⁽²⁾ .

وأبو العباس الأصم هو محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي مولاهم ، وهو ثقة ، قال الحاكم : كان محدث عصره بلا مدافع ، وقال أيضاً : لم يختلف في صدقه وصحة سماعه⁽³⁾ .

ومحمد بن الجهم هو ابن هارون السمرى الكاتب له ترجمة في تاريخ بغداد⁽⁴⁾ ، وفيها قول الدارقطني عنه : ثقة صدوق ، وقول عبد الله بن الإمام أحمد : صدوق ما أعلم إلا خيراً .

وقال عنه الحافظ في اللسان : ((ما علمت فيه جرحاً))⁽¹⁾ ، أي : ولا تعديلاً فهو عنده مجهول الحال ، ولذلك تعقبه الشيخ الألباني فقال : ((وقد فاته توثيق الدارقطني إياه))⁽²⁾ .

ويجى بن زياد الفراء هو أبو زكريا النحوي صدوق كان رأساً في قوة الحفظ ، أخرج له البخاري تعليقاً⁽³⁾ .

(2) انظر سير أعلام النبلاء (350/17) .

(3) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي (860/3) .

(4) تاريخ بغداد (161/2) .

(1) لسان الميزان (110/5) .

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (324/3) .

(3) انظر تقريب التقريب : (348/2) وتهذيب التهذيب (212/11) .

وسفيان بن عيينة هو الإمام أحد الثقات الأعلام، قال أحمد بن حنبل هو أثبت الناس في عمرو بن دينار⁽⁴⁾ .

وعمر بن دينار هو المكّي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم ثقة ثبت من رجال الكتب الستة ذكره ابن عيينة فقال : ثقة ، ثقة ، ثقة⁽⁵⁾ .

وعليه فالأثر صحيح لا مطعن فيه ، وقد صححه الحافظ ابن حجر⁽⁶⁾ .

ومما صححه بعض أهل العلم كذلك ما أخرجه ابن جرير وغيره من طريق عبد الله بن المبارك عن أسامة بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن قوله تعالى : (يوم يكشف عن ساق) قال إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر ؛ فإنه ديوان العرب ، أما سمعتم قول الشاعر :

اصبر عناق إنه شر باق قد سن قومك ضرب الأعناق

وقامت الحرب على ساق

قال ابن عباس : هذا يوم كرب وشدة⁽¹⁾ .

والأثر صححه الحاكم ، وحسنه الحافظ في الفتح⁽²⁾ .

قلت : لكن فيه أسامة بن زيد ، وقد روى ابن المبارك عن اثنين بهذا الاسم ، فأما الأول فهو أسامة بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم وهو ضعيف

(4) التقريب (312/1) ، وميزان الاعتدال : (170/2) .

(5) انظر التقريب : (69/2) ، وتذكرة الحفاظ : (113/1) والميزان : (260 /3) .

(6) فتح الباري (428/13) .

(1) أخرجه ابن جرير في تفسيره (38/29) ، (42/29) والحاكم (500-499/2) وعنه

البيهقي في الأسماء والصفات (80/2) .

(2) فتح الباري : (428/13) .

من قبل حفظه ،وأما الثاني فهو أسامة بن زيد الليثي مولاهم وهو صدوق يهم من رجال مسلم وأخرج له البخاري تعليقاً⁽³⁾.

فالأول حديثه ضعيف ،والثاني حديثه حسن ،ويصعب التمييز بينهما هنا ؛فكلاهما يروي عنه ابن المبارك كما تقدم ،وكلاهما لم يذكر في الرواة عن عكرمة فيما وقفت عليه من كتب الرجال ،وعلى ذلك فلعل من صحح الحديث أو حسنه قد رجح أنه الليثي لا العدوي ،أو أن يكون قد صحح الحديث لشواهده ،ومنها الحديث السابق ،وذلك لكون ضعف العدوي هذا من قبل حفظه فقط ،وقد قال جماعة من أهل الجرح والتعديل بأنه يكتب حديثه ،أي وينظر هل له متابعة أو شاهد ؟ فيقبل ،وإلا فيرد ،وممن صرح بذلك أبو حاتم⁽¹⁾ ،وابن عدي في الكامل ،بل قال ابن عدي : ((ولم أجد لأسامة بن زيد حديثاً منكراً جداً لا إسناداً ولا متناً ،وأرجو أنه صالح))⁽²⁾ .
هذا والله تعالى أعلم .

(3) انظر تهذيب التهذيب: (1/209،208،207) ،والتقريب (1/52-53) ،وميزان الاعتدال (1/174).

(1) تهذيب التهذيب (1/134) .

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (1/388) .

الفصل الخامس هل يمكن تضيق شقة الخلاف في هذه المسألة

قال صاحب الرسالة المذكورة : ((ولقد قصدت بنشر هذا العمل تضيق شقة الخلاف بين المسلمين ، وإماتة الحفاظ والأضغان بينهم ، كما أن هذه الرسالة الصغيرة التي جمعت شتات أقوال الحافظ ابن كثير السلفي في آيات الصفات تجعل المسلم المتحرر من ربة العصبية والهوى أكثر اتزاناً وهدوءاً في حكمه على من قال بقول ابن كثير ، وعندها لا يستطيع أن يعتقد

أن التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق عن الدين... كما لا يمكنه أن يعتقد أن التفويض منهج أهل الضلال))⁽¹⁾.

وأقول : لا شك أن تضيق شقة الخلاف بين المسلمين أمر مطلوب ، والساعي فيه قائم بأمر عظيم ، ولكن يجب التفريق بين ما كان من أمور الاجتهاد التي لا ينكر على المخالف فيها ، وبين الأمور التي أجمع سلف الأمة عليها ، ولا مجال للمخالفة فيها .

إن الأمر هنا هو أمر عقيدة أجمع السلف عليها ، وقد بينا من قبل أنه لا صحة مطلقاً لما ادعاه الكاتب المذكور من وجود التأويل والتفويض في كلام السلف رضوان الله عليهم ، وعليه فلا يصح قبول قول من قال بالتفويض أو التأويل بدعوى تضيق شقة الخلاف بين الأمة ؛ وذلك أن الأمة قد أجمعت على أن المصيب في مسائل الأصول واحد لا يتعدد ، ونحن قد علمنا بحمد الله أن الإصابة في مسائل الصفات في إثباتها بلا كيف ، ودلتنا النصوص الشرعية وإجماع السلف - كما مر - على ذلك ، وعليه يكون هذا الإثبات هو الحق الذي لا يقبل سواه (فماذا بعد الحق إلا الضلال) [يونس: 32] .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام نفيس في مسألة ادعاء التوفيق بين مذهب السلف ومذهب الخلف أحببت أن أنقله لتعلقه بما ذكره الكاتب من محاولته تضيق شقة الخلاف بين المسلمين ، فقد قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر التفويض وأنه ليس من كلام السلف : ((وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض

(1) عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير ص: 7

من يحكيه عن السلف ،ويقول : إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى ،لكن السلف أمسكوا عن تأويلها ،والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها لمسيب الحاجة إلى ذلك ،ويقولون : الفرق بين الطرفين أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل ،وأولئك لا يعينون لجواز أن يراد غيره ،وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف ... والله يعلم أي بعد البحث التام ،ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ما رأيت كلام واحد منهم يدل لا نصاً ولا ظاهراً ولا بالقرائن على نفي الصفات الخيرية في نفس الأمر ،بل الذي رأيت أنه كثيراً من كلامهم يدل إما نصاً وإما ظاهراً على تقرير جنس هذه الصفات ،ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة ،بل الذي رأيت أنهم يثبتون جنس هذه الصفات ،وما رأيت أحداً منهم نفاها ،وإنما ينفون التشبيه وينكرون على المشبهة))⁽¹⁾.

فالتهوين إذن من شأن الخلاف في هذه المسألة ،والقول بأن أهل التأويل لا يخالفون السلف ،هو قول باطل ؛لأنه مبني على دعوى أن السلف كانوا يفوضون الصفات ،وهي دعوى لا أساس لها من الصحة كما أوضح ذلك شيخ الإسلام في كلامه السابق ،وكما سبقت الإشارة إلى ذلك مراراً.

(1) مجموع الفتاوى (5/109-110).

موقف أهل السنة من المخالفين

يقول صاحب الرسالة المشار إليها : ((وفي الداخل رايات ترفع وشعارات ينادى بها على أن أصحابها هم وحدهم الذين ضمنوا دخول الجنة ، وأطلقوا على أنفسهم "الفرقة الناجية" "الطائفة المنصورة" "أهل الجنة" ، ومن عداهم من المسلمين يعتبرونهم في عداد الوثنيين تارة ، ويصفونهم بالكفر والضلال تارة أخرى ، حتى ولو كانوا يمثلون السواد الأعظم من المسلمين ، ولو كانوا ممن يواظبون على الجمعة والجماعات ويفعلون جميع الخيرات ، وحثتهم في ذلك أن غيرهم خالف منهج السلف في آيات الصفات))⁽¹⁾.

(1) عقيدة الحافظ ابن كثير ص: 11.

وإن الإنسان ليعجب أشد العجب من مثل هذه الادعاءات التي لا خطام لها ولا زمام على متبعي منهج السلف في آيات الصفات، فهل للكاتب الكريم أن يدلنا على المصدر الذي استقى منه أن دعاة السلفية يعتبرون من خالفهم في مسائل الصفات في عداد الوثنيين، ويصفونهم بالكفر والضلال؟ وعلى كل حال فنحن نوضح باختصار موقف أهل السنة والجماعة - أصحاب العقيدة السلفية - من هذه الجزئية على النحو الآتي :

أولاً : أهل السنة والجماعة المتبعون لسلف الأمة هم الفرقة الناجية، وهم الطائفة المنصورة حسبما أشار إليه قوله صلى الله عليه وسلم : ((إلا إن من قبلكم من أهل الكتاب افرقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفرق على ثلاث وسبعين : ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي الجماعة⁽¹⁾))، وحديث (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك)⁽²⁾.

وقد بين علمائنا أن الفرقة الناجية أن الفرقة الناجية المنصورة هي أهل السنة والجماعة، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في أول العقيدة الواسطية :

(1) أخرج أبو داود (4579) وأحمد (102/4) والدارمي (2423) والحاكم (128/1) من حديث معاوية رضي الله عنهما، والحديث أورده الألباني في السلسلة الصحيحة (358/1)، ونقل تحسين إسناده عن ابن حجر وتصحيحه عن طائفة، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (345/2) : ((الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد)).

(2) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (1920) والترمذي (2229) وابن ماجه (10) من حديث ثوبان رضي الله عنه .

((فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة))⁽³⁾.

وعلى ذلك فلا حرج على أهل السنة والجماعة المتبعين للسلف أن يطلقوا على أنفسهم أهم الطائفة المنصورة أو الفرقة الناجية، غير أننا لم نسمع من قبل باستعمال أهل السنة والجماعة لمصطلح أهل الجنة، فإن أهل السنة يعتقدون أن من مات على التوحيد دخل الجنة على ما وردت به النصوص الصحيحة، ولا يعني ذلك أنه غير مستحق للوعيد بسبب معاص أو ذنوب ارتكبها، لكنه تحت المشيئة إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له كما قال تعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) [النساء : 48،116].

ومن أجل ذلك نقول إن أصحاب المعتقد السلفي فيما نعلم لا يعتقدون أنهم وحدهم الذين ضمنوا الجنة، ومن قال بشيء كهذا فهو مخالف لعقيدة السلف رضوان الله عليهم .

ثانياً : ليس صحيحاً أن دعاة العقيدة السلفية القائلين بإثبات الصفات على الوجه الذي يليق به سبحانه، ليس صحيحاً أنهم يعتبرون من عداهم وثنيين أو يصفونهم بالكفر والضلال مجرد أنهم خالفوا منهج السلف في مسائل الصفات، بل إنهم يرون مخالفيهم على درجات، فبينما اشتد نكير أهل العلم مثلاً على الجهمية حتى خرجهم بعض العلماء من الثنتين وسبعين فرقة، فإننا لا نجد أحداً من علماء الدعوة السلفية قال. يمثل ذلك في مؤولة الصفات على نهج

(3) العقيدة الواسطية ص: 9.

الأشاعرة والماتريديّة، وما ذلك إلا لأن بدعة الجهمية أخطر وأشد، وأقوالهم فيها مناقضة صريحة لنصوص الكتاب والسنة كنفى الأسماء والصفات بالجملة والقول بخلق القرآن، وغير ذلك، أما الأشاعرة فلا نعلم أحداً كفرهم من علماء أهل السنة لا القدماء ولا المعاصرين، وقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة بالمملكة السعودية جواباً على سؤال عن حكم من مات على التوحيد الأشعري ما نصه: ((أمره إلى الله سبحانه وتعالى؛ لأن الأشاعرة ليسوا كفاراً، وإنما أخطؤوا في تأويلهم بعض الصفات))⁽¹⁾.

ثالثاً: إن مما تعلمناه من كتب العقيدة الصحيحة أن نفرق بين من كان قائماً على بدعة معينة جعلها همه وديدنه، وبين من أخطأ من أهل العلم فقال في مسألة أو مسائل بقول بعض أهل البدع؛ فالحافظ ابن حجر والإمام النووي وغيرهما يؤولون الصفات، ومع ذلك فنحن لا ندخلهم بحال في عداد المبتدعين، ولكننا نعتبرهم مخطئين فيما أولو من الصفات، ولهم عندنا بعد ذلك وافر التقدير والاحترام باعتبارهم من علمائنا وأئمتنا الكرام.

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية: ((وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج، ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدع بل بفرع منها، ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف، فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً، ومن مباح أهل العم أنهم يُخطئون ولا يكفرون))⁽¹⁾.

(1) فتاوى اللجنة الدائمة (162/3).

(1) شرح الطحاوية ص: 438.

فإذا كان هذا في شأن من وقع في شيء من كلام الخوارج والشيعية والجهمية ونحوهم، فما بالك بمن وقع فقط في شيء من أقوال الأشاعرة، وهم بكل المقاييس أقرب إلى أهل السنة والجماعة من جميع من ذكر؟ ومن أجل ذلك جاء في فتاوى اللجنة الدائمة: ((موقفنا من أبي بكر الباقلاني والبيهقي وأبي الفرج بن الجوزي وأبي زكريا النووي وابن حجر وأمثالهم ممن تناول بعض صفات الله تعالى أو فوضوا في أصل معناها: أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمة بعلمهم، فرحمهم الله رحمة واسعة وجزاهم عنا خير الجزاء، وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة رضي الله عليهم وأئمة السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي صلى الله عليه وسلم بالخير، وأنهم أخطئوا فيما تأولوه من نصوص الصفات، وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة رحمهم الله، سواء تأولوا الصفات الذاتية وصفات الأفعال أم بعض ذلك))⁽¹⁾.

وبعد: فتلك عقيدة أهل السنة، وهذا موقفهم من مخالفهم، فهم يثبتون صفات الله عز وجل بلا تكييف ولا تشبيه ولا تأويل، ولا يقولون بالتفويض، ولكنهم أهل الحق والعدل، فلا يطلقون على كل من خالفهم في شيء من ذلك أنه كافر أو ضال أو أنه في عداد الوثنيين، كما زعم صاحب الرسالة المشار إليها، هذا ما علمناه من كتب أهل العقيدة السلفية، ومن قال بغير ذلك فقد أخطأ وجانب الصواب، والله تعالى أعلى وأعلم.

(1) فتاوى اللجنة الدائمة (178/1).

الباب الثاني

ابن كثير
بين

دعاوى التفويض والتأويل

تمهيد

إذا كانت العقيدة السلفية الصحيحة كما أسلفنا هي إثبات صفات
الباري سبحانه من غير تشبيه ولا تعطيل , و إذا كان السلف رضوان الله
عليهم بريئين من التفويض و التأويل , فهل كان للحافظ ابن كثير رحمه الله
عقيدة غير ذلك ؟

إن صاحب رسالة ((عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير)) يريد أن يقول
إن ابن كثير قد قال بالتفويض وجنح أيضاً إلى التأويل في بعض ما أورده من
تفسيره , وصاحب الرسالة المذكورة - وإن اكتفى بذكر كلام ابن كثير بلا
تعليق في معظم الأحيان - إلا أنه قد أفصح في مقدمة رسالته عما يريد أن
يقول من خلال نقله لأقوال ابن كثير رحمه الله ، وهو إثبات أن ابن كثير كان
من المفوضة و المؤولة في نفس الوقت .

وقبل أن نناقش ما ذكره الكاتب بشيء من التفصيل نحب أن نذكر
بأمرين مهمين :

أما الأول : فهو أنه لو فرض ابن كثير رحمه الله قد قال بتفويض أو
تأويل ،فلسنا ملزمين باتباعه في ذلك ، فديننا علمنا أن كل إنسان يؤخذ من
من قوله ويرد إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم ،فالمسلم إذا بان له الحق بدليله
وجب عليه اتباعه ،ولا يضره أن يكون قد خالف في ذلك من خالف .
على أن ذلك لا يعني أن نتقص من قدر أولئك العلماء الذين خالفوا
في بعض مسائل الدين ،ما داموا في الأصل ممن يتبع الكتاب والسنة ويخالفون
أهل البدع ،ونقول لعل لهم عذراً فيما وقعوا فيه من خطأ ،وإن كنا لا
نتابعهم فيه .

و أما الأمر الثاني : فهو أن الإمام ابن كثير رحمه الله هو تلميذ شيخ
الإسلام ابن تيمية ، فقد أخذ عنه وامتنح بسببه كما ذكر ابن حجر في
الدرر الكامنة⁽¹⁾ .

وذكر ابن قاضي شعبة أنه كانت له خصوصية بالشيخ تقي الدين بن
تيمية ومناضلة عنه واتباع له في كثير من آرائه ،وكان يفتي برأيه في مسألة
الطلاق ،وامتنح بسبب ذلك و أوذى⁽²⁾ .

وقد أشار في مواضع من البداية والنهاية إلى ما كان عليه شيخه ابن
تيمية من المعتقد ،وما كان يحدث بينه وبين خصومه من مناظرات في ذلك

(1) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (373/1) .

(2) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (115/3) .

،ويظهر من خلال سرد ابن كثير لتلك الوقائع مبلغ سروره بما كان ييسره الله لشيخه من النصر والغلبة على خصومه ،ومن ذلك ما ذكره من في حوادث سنة خمس وسبعمئة من انعقاد مجلس حول العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية ،وكيف أن أحدهم وهو الشيخ صفى الدين الهندي تكلم مع الشيخ تقي الدين كلاماً كثيراً حول تلك العقيدة ،ولكن ساقيته لاطمت بجرأ ،كما يقول ابن كثير ،ثم قال رحمه الله : ((ثم انفصل الحال على قبول العقيدة ،وعاد الشيخ إلى منزله معظماً مكرماً ،وبلغني أن العامة حملوا له الشمع من باب النصر إلى القصاعين على جاري عادتهم في أمثال هذه الأشياء))⁽¹⁾.

ومن ذلك ما ذكره في حوادث سنة ست وستمئة لما كان شيخ الإسلام في الحبس ،وأنه تكلم جماعة من الفقهاء في إخراجهم من السجن ،لكن اشترط بعض الحاضرين شروطاً على الشيخ منها أن يلتزم بالرجوع عن عقيدته ((وأرسلوا إليه ليحضر ليتكلموا معه في ذلك ،فامتنع من الحضور وصمم ،وتكررت الرسل إليه ست مرات ،فصمم على عدم الحضور ،ولم يلتفت إليهم ولم يعدهم شيئاً ،فطال عليهم المجلس فتفرقوا وانصرفوا غير مأجورين))⁽²⁾.

ومن ناحية ثانية فإن ابن كثير هو شيخ ابن أبي العز صاحب شرح الطحاوية ؛ذلك الكتاب العظيم الذي بين عقيدة السلف خير بيان ،وخصوصاً

(1) البداية والنهاية (39/14) .

(2) المصدر السابق (44/14)

مسألة إثبات صفات الباري سبحانه , وربما كانت غالبية مدة ذلك الشرح
النفيس مأخوذة من كلام ابن تيمية و ابن القيم رحمهما الله تعالى .
و قد ذكر ابنُ أبي العز الحافظُ ابنَ كثير ، ووصفه بأنه شيخه في ثلاثة
مواضع نقل فيها آراء ابن كثير رحمه الله⁽³⁾ .
وذلك كله مما يبين أنه لا يمكن أن يكون لابن كثير عقيدة أخرى غير
ما كان عليه شيخه وتلميذه رحمها الله تعالى .
ولست أزعـم أن مجرد تلمذته على شيخ لإسلام ابن تيمية وأستاذيته
لابن أبي العز كافٍ في إبطال أن يكون لابن كثير عقيدة غير ما ذكره أستاذه
و تلميذه , ولكنه استئناس نستأنس به لو لم يكن لدينا من كلام ابن كثير ما
يبتطل ذلك , فكيف وكلامه رحمه الله صريح في إثبات الصفات كما سنذكره
بمشيئة الله عز وجل ؟

(3) انظر شرح الطحاوية ص : 277 ، 480، 603 .

الفصل الأول موقف ابن كثير من التفويض

قال ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله تعالى : (ثم استوى على العرش) [الأعراف : 54] : ((فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها , وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً , وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل , والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى , فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه , و) ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) , بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد الخزازي شيخ البخاري قال : " من شبه الله بخلقه كفر , ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر , وليس فيما وصف الله نفسه ولا رسوله تشبيه " . فمن أثبت

لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة الأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ونفى عن الله تعالى النقائص ، فقد سلك سبيل الهدى ((¹). وهذه القطعة من كلام ابن كثير رحمه الله تمثل خلاصة معتقده في الصفات وهو لا يختلف - بحمد الله - عما بيناه من كلام السلف رضوان الله عليهم في ذلك ، غير أن صاحب الرسالة المذكورة أورد كلام ابن كثير السابق واعتبره دليلاً على أن التفويض ليس من مناهج الفرق الضالة ، حيث إنه ذكر قبل إيراده لهذا القول أن من يقرأ رسالته ((لا يمكنه أن يعتقد أن التفويض منهج أهل الضلال)) ، كما أشار إلى أن قول ابن كثير هذا فيه رد على من وصفه بأحد الغلاة الذي ذكر أن التفويض من مناهج الفرق الضالة⁽¹⁾ .

والحق أن هذا النقل من كلام ابن كثير رحمه الله لا يفيد الكاتب فيما ذهب إليه من التفويض ، وإن الناظر في كلام ابن كثير لا يجد منه إلا إثباتاً للصفات على ما كان عليه سلف الأمة من غير تشبيه ولا تعطيل وبيان ذلك من وجوه :

1- أولها : قوله : ((إنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي . . . إلخ)) .

فابن كثير رحمه الله أجل - إن شاء الله - من أن يجهل العقيدة الصحيحة التي كان عليها هؤلاء الأعلام والتي بينها من قبل ، وكيف يجهل ذلك وهو تلميذ ابن تيمية الذي كان خير من وضع عقيدتهم ، وهب أن ابن

(1) تفسير القرآن العظيم (220/2) .

(1) عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير ص: 7-8 .

كثير كان يرى أن عقيدة هؤلاء هي التفويض أفلم يكن من المناسب في هذا المقام أو غيره أن ينبه على خطأ شيخه في نسبة الإثبات إلى أولئك العلماء ويقول إنهم كانوا يقولون بالتفويض لا الإثبات .

2- الثاني قوله : ((إمرارها كما جاءت)) : وقد بينا من قبل أن هذه الكلمة لا تعني التفويض بل تعني إثبات الصفات من غير تشبيه ولا تعطيل ويؤكد ذلك :

3- الوجه الثالث : قوله : ((من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل)) ، فإن هذا القيد دليل على عدم إرادته التفويض ؛ إذ إن الخوف من التكييف والتشبيه إنما يكون على من أثبت الصفات ، فيقال له : اعلم أن إثباتك للصفات لا يعني أن تشبه الله بخلقه ولا يعني أن تكييف بأن تعتقد أن الله على كيفية كذا أو تسأل عن صفاته سبحانه بكيف ، أما من فوض فلا يحتاج إلى هذا التقييد لأنه لم يثبت لله صفة أصلاً بل قال : لا أعلم معاني تلك الصفات ، فكيف يخشى عليه من التشبيه والتعطيل؟

4- الرابع : قوله : ((والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى)) ، فإنه لا يتأتى نفي الظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين إلا مع إثبات الصفات ، كما بينا في قولهم : "ولا تشبيه" .

واعلم أن قوله : ((والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين . . . إلخ)) لا يدخل فيما أنكره ابن تيمية والذهبي وغيرهما من قولهم : "والظاهر غير مراد" ؛ وذلك لأن ابن كثير قد قيده بقوله : " المتبادر إلى أذهان المشبهين " ، فليس كل ظاهر منفيًا ، بل الظاهر الذي يتوهمه المشبهون هو فقط المنفي عن الله سبحانه .

5- الوجه الخامس : نقله لقول نعيم بن حماد في تكفير من جحد صفات الله ومن شبه الله بخلقه على سواء , وبيانه أن ليس فيما وصف الله به نفسه ولا فيما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم تشبيه ، وهذا يعني إثبات ابن كثير ما أثبتته الله ورسوله من الصفات وأن ذلك ليس بتشبيهه .

6- الوجه السادس : قوله : ((فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلاله , ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى)) .

فإن هذا القول كاف وحده - بمشيئة الله - في بيان عقيدة الحافظ ابن كثير رحمه الله : ألا ترى إليه قال : "أثبت" , ولم يقل : "فوض" , وقال : "على الوجه الذي يليق بجلال الله" , فأثبت الصفة وفوض الكيفية لله سبحانه , وبين أن هذه الكيفية على الوجه الذي يليق بجلال الله سبحانه وتعالى , فأبي تفويض في هذا ؟!

الفصل الثاني موقف ابن كثير من التأويل

قال صاحب الرسالة المشار إليها عن رسالته : ((كما أن هذه الرسالة الصغيرة التي جمعت شتات أقوال الحافظ ابن كثير في آيات الصفات تجعل المسلم أكثر اتزاناً وهدوءاً في حكمه على من قال بقول ابن كثير الذي شهدت له الأمة بسلامة المعتقد ، والعدالة ودقة النقل وسعة العلم وغزارته ، وعندها لا يستطيع أن يعتقد أن التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق عن الدين ، وقد قال به حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس عند تفسير قوله تعالى : (يوم يكشف عن ساق)))⁽¹⁾ إلخ .

وهذه القطعة من كلام صاحب الرسالة فيها أمور ثلاثة :

أولها : أنه يرى جواز التأويل وأنه ليس ضلالاً ، وقد بينا بطلان ذلك من قبل فلا نحتاج إلى إعادة القول فيه ، غير أننا نقف عند قوله : "مروق عن الدين" ، فإن كان مقصوده بهذه العبارة أن من أنكروا التأويل من دعاة العقيدة السلفية يحكمون على من أوّل بالخروج من الدين فهذا غير صحيح ، وأهل الحق الذين ينكرون التأويل لا يرون في التأويل كفراً بل يرونه خطأ وبدعة لم تكن على عهد السلف رضوان الله عليهم ، وهذه كتب الإمام ابن تيمية وابن

(1) عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير ص: 7 .

القيم وغيرهما ليس فيها تكفير من قال بالتأويل: ((فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً , ومن ممدوح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون))⁽¹⁾.
وثاني هذه الأمور : أنه نسب التأويل إلى ابن عباس رضي الله عنه ، وقد رددنا هذه النسبة من قبل فلتراجع .

وأما الأمر الثالث : فهو التلميح إلى أن في بعض كلام ابن كثير تأويلاً ، ويبين ذلك من ذكره أن رسالته تجعل المسلم لا يعتقد أن التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق عن الدين.

ومن أجل ذلك فسوف نقف بمشيئة الله تعالى عند بعض أقوال الحافظ ابن كثير رحمه الله التي قد يتوهم البعض أنها تدل على التأويل لبين أنها لا تدل على ذلك ، غير أنه يجدر بنا الإشارة قبل ذلك إلى بعض كلامه الواضح الصريح في رفض التأويل :

1- فمن ذلك قوله فيما نقلناه من قبل : ((فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ونفى عن الله النقائص فقد سلك سبيل الهدى)). وهذا القول كما أسلفنا صريح في الإثبات ليس فيه تأويل ولا تفويض .

2- ومن ذلك قوله عند تفسير قوله تعالى : (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) . [الزمر : 68] ، حيث قال : ((الطريق فيها وفي أمثالها مذهب السلف ، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكيف ولا تحريف))⁽²⁾.

(1) شرح الطحاوية ص: 428.

(2) تفسير القرآن العظيم (62/4) .

والتحريف هو التأويل كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية⁽¹⁾؛ فإن المؤول بصرفه للفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر بغير دليل يكون قد حرفه تحريفاً معنوياً .

وقد عبر شيخ الإسلام ابن تيمية عن التأويل بالتحريف أيضاً حيث قال: ((ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه ، ووصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل))⁽²⁾.

وبهذا يظهر لنا التوافق بين كلام ابن كثير وكلام شيخه ابن تيمية في نفي التحريف عن صفات الله عز وجل مما يبين أنه لم يكن لابن كثير عقيدة غير ما كان عليه السلف رضوان الله عليهم .

* * *

(1) انظر : مجموع الفتاوى (191/4) .

(2) العقيدة الواسطية بشرح الفوزان ص: 13 ، وانظر في تعريف التحريف أيضاً : فتح البرية بتلخيص الحموية للشيخ محمد بن صالح العثيمين ص: 10 ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود 1410 هـ .

أقوال ابن كثير التي قد توهم التأويل

ننتقل الآن إلى ما أردناه من استعراض أهم أقوال الإمام ابن كثير التي جمعها صاحب الرسالة المشار إليها والتي قد يظن قارئها لأول وهلة أنها تأويل لصفات الباري سبحانه لننظر هل تفيد تأويلاً أم لا ؟

أولاً : أقواله في صفة اليدين

أ- قال عند قوله تعالى : (قل إن الفضل بيد الله). [آل عمران : 73]
: ((أي الأمور كلها تحت تصرفه , وهو المعطي المانع يمن على من يشاء
بالإيمان والعلم والتصرف التام , ويضل من يشاء فيعمي بصره وبصيرته ويختم
على قلبه وسمعته ويجعل على بصره غشاوة وله الحجة التامة وله الحكمة البالغة
))⁽¹⁾.

ب- وقال عند قوله تعالى: (وقالت اليهود يد الله مغلولة
). [المائدة: 64]: ((وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال : لا يعنون بذلك أن يد الله موثقة , ولكن يقولون : بخيلٌ أمسك ما
عنده بخلاً ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً))⁽²⁾.

ج- وقال عند قوله تعالى : (إن الذين يباعدونك إنما يباعدون الله يد
الله فوق أيديهم). [الفتح : 10] : ((أي هو حاضر معهم يسمع أقوالهم
ويرى مكانهم ويعلم ضمائرهم وظواهرهم))⁽¹⁾.

د- وقال عند قوله تعالى: (بل يدها مبسوطتان) . [المائدة : 64] :
((أي بل هو الواسع الفضل الجزيل العطاء الذي ما من شيء إلا عنده خزائنه
))⁽²⁾.

هذه جملة أقوال ابن كثير رحمه الله في تفسير الآيات التي فيها صفة
اليد لله سبحانه وتعالى والتي قد يُتوهم أن فيها تأويلاً لصفة اليدين ؛ حيث

(1) تفسير القرآن العظيم : (373/1) .

(2) المصدر السابق : (75/2) .

(1) المصدر السابق : (185/4) .

(2) المصدر السابق : (75/2) .

فسر ابن كثير كون الفضل بيد الله بأن الأمور كلها تحت تصرفه سبحانه
، وفسر كون يد الله فوق أيديهم بأنه سبحانه حاضر معهم يسمع أقوالهم
ويرى مكائهم ويعلم أحوالهم ، وفسر بسط يديه سبحانه بأنه الواسع الفضل
الجزيل العطاء ، ونقل عن ابن عباس أن قول اليهود : (يد الله مغلولة) يعنون
به أنه بخيل ، تعالى الله عن ذلك .

والحق أن ليس في كلام ابن كثير تأويل : فإننا قد ذكرنا من قبل أن اليد
تطلق في لغة العرب ويراد بها اليد الحقيقية ، وتطلق ويراد بها غير ذلك كالقدرة
والنعمة والإعطاء ، ولكن ذلك لا ينفي ثبوت اليد الحقيقية لمن وصف بذلك .
يقول الإمام ابن القيم رحمه الله : ((فقوله تعالى في حق اليهود :
(غلت أيديهم) ، هو دعاء عليهم بغل اليد المتضمن للجبن والبخل ، وذلك لا
ينفي ثبوت أيديهم حقيقة ، وكذلك قوله في المنافقين : (ويقبضون أيديهم)
كناية عن البخل ، ولا ينفي أن يكون لهم أيد حقيقة ، وكذلك قوله : (ولا
تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) ، المراد به النهي عن
البخل والتقتير والإسراف ، وذلك مستلزم لحقيقة اليد ... ومن هذا قول النبي
صلى الله عليه وسلم : (أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً)⁽¹⁾ ؛ فكن يخرجن
أيديهن ليعلمن أيهن أطول يداً ، فلما سبقتهن زينب إلى اللحاق به ، ولم تكن
يدها الذاتية أطول من أيديهن علمن أنه أراد طولها بالصدقة ، وكانت تسمى

(1) أخرجه البخاري (1420) ومسلم (2452) من حديث عائشة رضي الله عنها ، غير أنه قد
وقع في رواية البخاري ما يوهم أن سودة هي المقصودة بالحديث ، والصواب أنها زينب كما هو
صريح رواية مسلم ، وانظر : فتح الباري (286/3) وما بعدها ، وشرح مسلم للنسوي
(245/8) ط دار أبي حيان بالقاهرة 1415هـ .

أم المساكين لكثرة صدقتها، ومثل هذا اللفظ يحتمل المعنيين، ولهذا فهم نساؤه منه -وهن أفصح نساء العرب- اليد الحقيقية، حتى تبين لهن أخيراً أنه طولها بالصدقة... ولكن لا يستعمل طول اليد بالصدقة إلا في حق من له يد ذاتية، فسواء كان المراد بقوله: (أطولكن يداً) اليد الذاتية أو اليد المعنوية فهو مستلزم لثبوت يد الذات، وإن أطلق على ما تباشره ويكون بها من الصدقة والإحسان، فإن كان في اللفظ ما يعين ذلك فهو حقيقة في المراد، وإن لم يكن في اللفظ ما يعينه فهو الكناية المستعملة في المصلحة، فليس في ذلك ما ينفي حقيقة اليد لله بوجه من الوجوه))⁽²⁾.

وهذا الذي نقلناه عن ابن القيم واضح في إثبات ما ذكرناه، وابن كثير رحمه الله قد أثبت الصفات جملة لله عز وجل كما نقلناه عنه في تفسيره آية الاستواء من سورة الأعراف، ومن ضمن إثبات الصفات أن يثبت اليدين لله عز وجل، ومن ثم فلا يضيره بعد ذلك أن يفسر آية وردت فيها اليد بما يقتضيه السياق؛ فقوله تعالى: (يد الله فوق أيديهم) يقتضي أمرين: الأول: أن لله سبحانه يداً حقيقة.

والثاني: أن معنى الآية أن الله حاضر معهم يعلم ما في ضمائرهم وقلوبهم، والعرب لا تفهم من قوله: (يد الله فوق أيديهم) أن يده سبحانه مخالطة لأيدي الناس أو أنها ملاصقة لهم. وإنما تفهم أن الله سبحانه معهم مطلع عليهم فكأنهم يباعونه هو سبحانه وتعالى، وهم أيضاً لا يفهمون من ذلك أنه ليس لله يد حقيقة، ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (قلوب العباد بين

(2) مختصر الصواعق المرسله ص: 327-328.

أصبعين من أصابع الرحمن⁽¹⁾، فإنه ليس في ظاهره - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - : ((أن القلب متصل بالأصابع ولا مماس لها ولا أنها في جوفه , ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه , وإذا قيل السحاب المسخر بين السماء والأرض , لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض , ونظائر هذا كثيرة))⁽²⁾ .

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء حول الحديث السابق : ((وإنما يدل ظاهره على إثبات أصابع للرحمن حقيقة وقلوب للعباد حقيقة , ويدل إسناد أحد ركني الجملة إلى الآخر على كمال قدرة الرحمن وكمال تصريحه لعباده , كما يقال فلان وقف بين يدي الملك أو في قبضة يد الملك ؛ فإن ذلك لا يقتضي مماسة ولا مداخلة , وإنما يدل ظاهره على وجود شخص وملك له يدان , ويدل ما في الكلام من إسناد على حضور شخص عند الملك وعلى تمكن الملك من تصريحه دون مماسة أو مداخلة , وكذا القول في قوله تعالى : (بيده الملك) ، وقوله: (تجري بأعيننا) ، وأمثال ذلك))⁽¹⁾ .

ثانياً : تفسيره الأيد بالقوة

(1) سبق تحريجه ص: 34 .

(2) مجموع الفتاوى (45/3) .

(1) فتاوى اللجنة الدائمة (175/3) .

وذلك في قوله تعالى (والسماء بنيناها بأيدينا وإنا لموسعون) [الذاريات 47] ، حيث قال رحمه الله : أي بقوة ، قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة والثوري وغير واحد))⁽²⁾ .

قال صاحب الرسالة المشار إليها : ((الأيد جمع يد في لغة التثنية ؛ قال تعالى : أم لهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي يبطشون بها) . [الأعراف 190]...))⁽³⁾ .

يريد أن يقول إن ابن كثير قد أول الأيدي هنا بالقوة ، وهذا تقوُّل على ابن كثير رحمه الله ، وتحريف فاحش لمعنى الأيد في الآية الكريمة ؛ فليست "الأيد" هنا جمع يد كما زعم صاحب الرسالة المذكورة ، بل الأيد هنا مفرد ، وهي مصدر آد أي قوي ، قال في القاموس : ((آد يئيد أيداً ، والآد الصلب والقوة كالأيد)) ، وقال الراغب في مفردات القرآن : ((قال الله عز وجل :) أيدتك بروح القدس) [المائدة:110] : فعلت من الأيد ، أي: القوة الشديدة)).

وقال الإمام ابن كثير في قوله تعالى: (واذكر عبدنا داود ذا الأيد) . [ص: 17] : ((يذكر تعالى عن عبده ورسوله داود عليه الصلاة والسلام أنه كان ذا أيد ، والأيد القوة في العمل والعمل ، قال ابن عباس رضي الله عنهما والسدي وابن زيد: الأيد القوة ، وقرأ ابن زيد (والسماء بنيناها بأيدينا وإنا لموسعون) ، وقال مجاهد الأيد القوة في الطاعة))⁽¹⁾ .

(2) تفسير القرآن العظيم (4/237) .

(3) عقيدة الحافظ ابن كثير ص: 18 .

(1) تفسير القرآن العظيم (4/29) .

وإذن فالأيد في قوله تعالى : (والسماء بنيناها بأيدي) كالأيد في قوله :
(واذكر عبدنا داود ذا الأيد) ،ومعناها القوة ،من آد يئيد أيداً أي : قوي
،والأيد في هذين الموضعين غير التي في قوله تعالى : (أم لهم أيد يبطنون بها)
،والتي هي جمع يد ،وأصلها أيدي ،وإنما حذفت ياؤها فجاء تنوين الدال فيها
عوضاً عن حذف الياء .

قال ابن خزيمة : ((وزعم بعض الجهمية أن معنى قوله : (خلق الله
آدم بيديه) ،أي بقوته ،فزعم أن اليد هي القوة ،وهذا من التبديل أيضاً ،وهو
جهل بلغة العرب ،والقوة إنما تسمى الأيد⁽²⁾ في لغة العرب لا اليد ،فمن لم
يفرق بين اليد والأيد فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتابيب أحوج منه إلى
الترؤس والمناظرة))⁽³⁾.

وقال أبو الحسن الأشعري : ((وقد اعتل معتل بقول الله عز وجل :
(والسماء بنيناها بأيدي) قالوا : الأيدي القوة ،أن يكون معنى قوله : (بيدي)
بقدرتي ،وقيل لهم : هذا التأويل فاسد من وجوه : آخرها أن الأيدي ليس
بجمع لليد ؛لأن جمع يد التي هي للنعمة أيادي ،وإنما قال : (لما خلقت بيدي
(فبطل بذلك أن يكون معنى قوله (بيدي) معنى قوله (بنيناها بأيدي)...))⁽¹⁾.

(2) جاءت هذه الكلمة في المطبوعة (الأيدي) وأشار محقق كتاب التوحيد الشيخ خليل هراس إلى
أنه خطأ وصوابه : الأيد .

(3) التوحيد وإثبات صفات الرب ص: 87 .

(1) الإبانة عن أصول الديانة ص: 39 ط دار ابن زيدون بيروت .

يريد رحمه الله أن يقول : إن قوله (بأيدي) لو كان معناها (بأيدي) لما دلت على النعمة أو القدرة ؛ لأن أيدي إنما هي جمع لليد الحقيقية ، لا التي بمعنى النعمة أو القدرة .

وقال ابن فارس : ((اليد إذا كانت للإنسان وغيره تجمع على أيدي... واليد المنة وتجمع على أيدي والأأيدي))⁽²⁾.

ثالثاً : صفة الوجه

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : (كل شيء هالك إلا وجهه). [القصص: 88] : ((إخبار بأنه الدائم الباقي الحي القيوم الذي تموت الخلائق ولا يموت ، كما قال تعالى : (كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) ، فعبر بالوجه عن الذات ، وهكذا قوله هنا : (كل شيء هالك إلا وجهه) أي إلا إياه))⁽³⁾.

فقوله: ((فعبر بالوجه عن الذات)) ، ربما فهم منه أنه لا يثبت صفة الوجه بل يؤولها ، والصواب أن قوله هذا يشبه أقواله في الآيات التي فيها صفة اليدين ، والتي أثبتنا من قبل أنه لا يمكن أن يفهم منها أنه يقول بتأويل صفة اليدين ، وذلك أن قوله فعبر بالوجه عن الذات لا يعني نفيه أو تأويله لصفة الوجه ، وإنما يعني أن الوجه الذي هو صفة من صفات الله تعالى قد قصد به في

(2) مجمل اللغة (561/4) ط المنظمة العربية للثقافة والعلوم .

(3) تفسير القرآن العظيم (403/3) .

هذه الآية الذات ، وأن المقصود من بقاء الوجه بقاء ذاته العلية سبحانه وتعالى ، وليس في ذلك تأويل للصفة .

ويؤيد ذلك أنه قد أثبت صفة الوجه في أكثر من موضع من تفسيره ؛ فقد قال عند قوله تعالى : (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة)) . [يونس : 26] : ((وقوله : (وزيادة) هي تضعيف ثواب الأعمال بالحسنة عشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف وزيادة على ذلك أيضاً ... وأفضل من ذلك وأعلاه النظر إلى وجهه الكريم))⁽¹⁾ .

وقال في تفسير قوله تعالى : (ويوقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) . [سورة الرحمن : 27] : ((وقد نعت تعالى وجهه الكريم في هذه الآية بأنه ذو الجلال والإكرام ، أي هو أهل لأن يجلب فلا يعصى ، وأن يطاع فلا يخالف))⁽²⁾ .

فانظر إليه رحمه الله كيف أثبت لله تعالى في الموضع الأول وجهاً ينظر إليه المؤمنون يوم القيامة ، وانظر إليه في الموضع الثاني كيف قال : ((وقد نعت الله تعالى وجهه الكريم)) ، وهو ما يدل على أنه يثبت لله وجهاً يليق به سبحانه ؛ إذ إنه لا يقال عن شيء إنه ينعت بكذا إلا إذا كان موجوداً حقيقة .
يبين ذلك ما نقله ابن القيم عن الخطابي والبيهقي وغيرهما أنهم قالوا : ((لما أضاف الوجه إلى الذات ، وأضاف النعت إلى الوجه فقال : (ويوقى

(1) المصدر السابق : (414/2) .

(2) المصدر السابق : (273/4) .

وجه ربك ذو الجلال والإكرام) دل على أن ذكر الوجه ليس بصلة ، وأن قوله (ذو الجلال والإكرام) صفة للوجه ، وأن الوجه صفة للذات))⁽¹⁾.

والخلاصة : أن ابن كثير قد أثبت الوجه صفة لله تعالى في تفسير سورة يونس وتفسير سورة الرحمن ، وأما قوله في تفسير سورة القصص إنه قد عبر بالوجه عن الذات ، فليس مقصوده منه نفي صفة الوجه ولا تأويلها ، ولكنه قصد أنه يلزم من إثبات بقاء الوجه بقاء ذاته سبحانه ، فعبر بالوجه الذي هو صفة حقيقية لله تعالى عن ذاته الكريمة ، ويدل على ذلك أنه لما ذكر في تفسير قوله تعالى : (كل شيء هالك إلا وجهه) أنه من قبيل التعبير بالوجه عن الذات ، ذكر أن ذلك يقال أيضاً في قوله تعالى : (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) ، مع أنه في تفسير هذه الآية الأخيرة أثبت الوجه لما قال إن الله نعته بأنه ذو الجلال والإكرام ، فينتج من ذلك أن قوله إنه عبر بالوجه عن الذات لا يؤثر في إثبات صفة الوجه لله سبحانه .

رابعاً : تفسير القرب

وذلك في قوله تعالى : (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) . [ق: 16] حيث قال ابن كثير رحمه الله : ((يعني ملائكته أقرب إلى الإنسان من حبل وريده إليه ، ومن تأوله على العلم فإنما فر لثلا يلزم حلول أو اتحاد ، وهما

(1) مختصر الصواعق المرسله ص: 336.

منفيان بالإجماع ، تعالی الله وتقديس ، ولكن اللفظ لا يقتضيه ، فإنه لم يقل وأنا أقرب إليه من جبل الوريد ، وإنما قال : (ونحن أقرب إليه من جبل الوريد) (...)⁽¹⁾.

وقال في تفسير قوله تعالى : (ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون) . [الواقعة : 85] : ((أي بملائكتنا))⁽²⁾.

وتفسير ابن كثير للقرب بأنه قرب الملائكة ، ليس تأويلاً ، ولا خروجاً على قول السلف في الصفات ؛ فإن المتقدمين من المفسرين قد فسروا القرب في الآيتين بأنه قرب الملائكة كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية⁽³⁾ ، وهو جارٍ على مقتضى لغة العرب ليس فيه تأويل ، فالشخص العظيم يقول : نحن فعلنا كذا وكذا ، يقصد أنه أمر أعوانه ففعلوا ذلك ، وليس من اللازم أن يكون قد باشر الفعل بنفسه ، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ((... وأما قوله : (نتلو) و(نقص) ونحوه فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم الذي له أعوان يطيعونه ، فإذا فعل أعوانه فعلاً بأمره قال : نحن فعلنا ، كما يقول الملك : نحن فتحنا هذا البلد ، وهزمنا هذا الجيش ، ونحو ذلك ، ومن هذا الباب قوله تعالى : (الله يتوفى الأنفس) ، فإنه سبحانه يتوفاه برسله الذين مقدمهم ملك الموت ... وقوله (ونحن أقرب إليه من جبل الوريد) فإنه سبحانه وتعالى هو وملائكته يعلمون ما توسوس به نفس العبد من حسنة و سيئة ، والهم في النفس قبل العمل ، فقوله تعالى : (ونحن أقرب إليه من جبل الوريد

(1) تفسير القرآن العظيم : (223/4) .

(2) المصدر السابق : (300/4)

(3) مجموع الفتاوى : (494/5) .

(هو قرب ذوات الملائكة وقرب علم الله ،فذاهم أقرب إلى قلب العبد من حبل الوريد ،فيجوز أن يكون بعضهم أقرب إلي بعضه من بعض ،ولهذا قال في تمام الآية (إذ يتلقى المتلقيان) فقله :إذ ظرف ،فأخبر أنهم أقرب إليه من حبل الوريد حين يتلقى المتلقيان ما يقول ،فهذا كله خبر عن الملائكة))⁽¹⁾.

خامساً : صفة العينين

قال الإمام ابن كثير في تفسير قوله تعالى : (واصنع الفلك بأعيننا) [هود : 37] : ((أي بمرأى منا))⁽²⁾.

وقال في تفسير قوله تعالى : ((فإنك بأعيننا)) .[الطور : 48] : ((أي اصبر على آذاهم ولا تباهم ؛فإنك بمرأى منا ونحن كلاءتنا ،والله يعصمك من الناس))⁽³⁾.

وقال في تفسير قوله تعالى : ((تجري بأعيننا) . [القمر : 14] : ((أي بأمرنا بمرأى منا وتحت حفظنا وكلاءتنا))⁽⁴⁾.

وليس في شيء من هذا تأويل ؛فإن العرب تقول : ربيته على عيني ،وهو بعيني ،وليس لذلك معنى إلا معنى الحفظ والرعاية والعناية ،ولا يعني ذلك أن القائل ليس له عين ،وتقول العرب فلان في سويداء قلبي ،بمعنى أنه يجبه كثيراً لكن ذلك لا يعني أن القائل ليس له قلب حقيقة ،وكذا نقول في

(1) مجموع الفتاوى (1280129/5) .

(2) تفسير القرآن العظيم : (444/2) .

(3) المصدر السابق : (245/4) .

(4) المصدر السابق : (264/4) .

هذه الآيات ، فإن المفهوم من قوله تعالى : (ولتصنع على عيني) أن الله تعالى تولاه بحفظه ورعايته وعنايته ، غير أن ذلك لا يعني نفي صفة العينين ، وإنما يعني أنه لا يصح أن يفهم من هذا القول الحكيم مخالطة موسى ومماسته لعين الرب سبحانه ، وكذلك قوله : (واصنع الفلك بأعيننا) لا يعني أن تكون العين واسطة صنع السفينة ، وإنما المفهوم من ذلك معنى الكلاءة والعناية مع إثبات أصل صفة العينين لله عز وجل بلا كيفية ، وقد بسطنا القول في هذا المعنى عند الحديث عن صفة اليدين ، فما قيل هناك يقال هما والله أعلم .

سادساً : الكلام في المعية

قال ابن كثير عند قوله تعالى : (لا تخافا إني معكما أسمع وأرى) [طه : 46] : ((أي لا تخافا منه فإنني معكما أسمع كلامكما وكلامه ، وأرى مكانكما ومكانه ، لا يخفى علي من أمركم شيء ، واعلما أن ناصيته بيدي فلا يتكلم ولا يتنفس ولا يبطش إلا بإذني وبعد أمري ، وأنا معكما بحفظي ونصرتي وتأيدي))⁽¹⁾.

وقال عند قوله تعالى : (وهو معكم أينما كنتم) . [الحديد : 4] : ((أي رقيب عليكم ، شهيد على أعمالكم حيث كنتم وأينما كنتم))⁽¹⁾.

(1) تفسير القرآن العظيم : (154/3) .

(1) المصدر السابق : (304/4) .

وقال عند قوله تعالى : (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم
)...إلى قوله : (وهو معهم أينما كانوا ...) . [المجادلة :7] : ((أي مطلع
عليهم يسمع كلامهم وسرهم ونجواهم ، ورسله أيضاً مع ذلك تكتب ما
يتناجون به مع علم الله به وسمعه لهم))⁽²⁾ .

قلت : لم يقل ابن كثير رحمه الله أكثر مما قاله السلف رضوان عنهم
في مسألة المعية ، وهو أن المعية معيتان : معية عامة وهي معيته سبحانه لجميع
خلقه بعلمه واطلاعه عليهم ، ومعية خاصة بعباده الصالحين ، وهي معية النصر
والتوفيق والتأييد ، وليس في ذلك تأويل .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ((إن كلمة مع في اللغة إذا أطلقت
فليس في ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسه أو محاذاة
عن يمين أو شمال ، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى
، فإنه يقال : ما زلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا ، وتقول : هذا المتاع معي
لمجامعته لك⁽³⁾ ، وإن كان فوق رأسك ، فالله مع خلقه حقيقة ، وهو فوق
عرشه حقيقة ، ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد ، فلما قال : ()
يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها) ، إلى قوله (وهو معكم أينما كنتم)
دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم
، شهيد عليكم ومهيمن عالم بكم ، وهذا معنى قول السلف : إنه معهم بعلمه
، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته ، وكذلك في قوله (ما يكون من نجوى ثلاثة

(2) المصدر السابق : (322/4) .

(3) في مجموع الفتاوى ويقال هذا المتاع معي لمجامعته لك ، والظاهر أن فيه تحريفاً ، ولعل ما أثبتته
يقيم المعنى .

إلا هو رابعهم) إلى قوله : (وهو معهم أينما كانوا) ... الآية ، ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار : (لا تحزن إن الله معنا) كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره ، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد ، وكذلك قوله تعالى : (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) ، وكذلك قوله لموسى وهارون : (إنني معكما أسمع وأرى) ، هنا المعية على ظاهرها ، وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد ، وقد يدخل على صبي من يخيفه ، فيبكي ، فيشرف عليه أبوه من فوق السقف فيقول له لا تخف أنا معك ، أو أنا هنا ، أو أنا حاضر ونحو ذلك ، ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه ، ففرق بين المعية وبين مقتضاها ، وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف المواضع))⁽¹⁾.

سابعاً : كلام ابن كثير في تفسير الجنب

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : (أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله) . [الزمر : 56] : ((أي يوم القيامة يتحسر المجرم

(1) مجموع الفتاوى : (103/5-104) .

المفرط في التوبة والإنابة ،ويود لو كان من المحسنين المخلصين المطيعين لله عز وجل))⁽¹⁾.

وليس في كلام ابن كثير رحمه الله تأويل ،وهذه الآية ليست من آيات الصفات عند السلف رضوان الله عنهم ؛وقد نقل الإمام ابن القيم عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه قال في نقضه على المريسي : ((وادعاء المعارض زوراً على قوم أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى : (يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله) أنهم يعنون بذلك الجنب الذي هو العضو ،وليس ذلك على ما يتوهمونه ،قال الدارمي : فيقال لهذا المعارض: ما أرخص الكذب عندك وأحفه على لسانك ،فإذا كنت صادقاً في دعواك فأشر بما على أحد من بني آدم ،إنما تفسيرها عندهم تحسر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله ،واختاروا عليها الكفر والسخرية ،فمن أنبأك أنهم قالوا : جنب من الجنوب ؟ فإنه لا يجهل هذا المعنى كثير من عوام المسلمين فضلاً عن علمائهم والتفريط فعل أو ترك فعل ،وهذا لا يكون قائماً بذات الله لا بجنب ولا غيره))⁽²⁾.

وذلك أن الجنب يطلق في اللغة على شق الإنسان وغيره ،ويطلق على معنى القرب والجوار ،وغير ذلك ،لكن العرب لا تعرف الجنب في مثل هذا

(1) تفسير القرآن العظيم : (60/4).

(2) مختصر الصواعق المرسله ص: 24 .

التركيب بمعنى العضو المعروف فهي تقول : هذا يصغر في جنب ذاك ، تريد
بالإضافة إليه⁽¹⁾ .

وإذا كان الأمر كذلك فإن ما ذكره ابن كثير من تفسير الآية بتحسر
الكافرين على ما فرطوا فيه من طاعة الله تعالى لا تأويل فيه ، وإنما هو موافق
لما نقله الدارمي عن السلف رضوان الله عنهم والله تعالى أعلى وأعلم .

ثامناً : تفسير قوله تعالى : (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض
إله) . [الزخرف : 84] .

حيث قال ابن كثير في ذلك : ((أي هو إله من في السماء ، وإله من
في الأرض ، يعبداه أهلها ، وكلهم خاضعون له أذلاء بين يديه))⁽²⁾ .
وقال رحمه الله عند تفسير قوله تعالى : (وهو الله في السموات وفي
الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون) . [الأنعام : 4] : ((
فالأصح من الأقوال أنه المدعو الله في السموات وفي الأرض ، أي يعبد
ويوحده ويقر له بالألوهية من في السموات ومن في الأرض ، ويسمونه الله
ويعبدونه رغياً ورهباً إلا من كفر من الجن والإنس))⁽¹⁾ .

(1) أسباب البدع ومضارها للشيخ محمود شلتوت بتحقيقنا ص: 26 ط دار الكتب السلفية
القاهرة 1406هـ .

(2) تفسير القرآن العظيم : (136/4) .

(1) المصدر السابق : (123/2) .

وليس فيما ذكر ابن كثير تأويل؛ فالإله هو المعبود في لغة العرب ،وعلى ذلك فمن فسر الآية الأولى بأن معناها أن الله إله من في السماء وإله من في الأرض ،أي يعبداه أهلها فإنه لم يجاوز حدود لغة العرب ،ولم يقع في شيء من التأويل .

وكذا تفسيره للآية الثانية ليس فيه تأويل؛ فإن الإنسان لو قال للأمير أنت أمير بالمشرق والمغرب ، لم يكن معنى ذلك أن الأمير يحل في المشرق والمغرب في آن ،بل معناه أنه أمير على أهل المشرق وعلى أهل المغرب أيضاً كان موضع وجوده ،وكذلك الله تعالى -وله المثل الأعلى- فهو سبحانه مستو على عرشه فوق السماء بكيفية لا نعلمها ،ولكنه إله من في السموات ومن في الأرض ،وهو المدعو الله في السموات والأرض والله أعلم .

وبعد فهذه مجمل أقوال ابن كثير التي جمعها صاحب الرسالة المشار إليها والتي قد يوهم ظاهرها أنه يقول بالتأويل ،ولم نتعرض لما سبق الحديث عنه في فصول سابقة مثل صفة الساق ،وقوله تعالى : (فتم وجه الله) ،كما أننا لم نخفل كثيراً بما أورده صاحب الرسالة عن غير ابن كثير من المفسرين الذين وقع في كلامهم تأويل لبعض الصفات ؛لأننا قد بينا إجمالاً عقيدة السلف في الصفات ،ورددنا على أهم شبهات المؤولين في ثنايا هذا البحث ؛ولأن هذه الأقوال خارجة عن الموضوع الأساسي لبحثنا وهو بيان عقيدة الحافظ ابن كثير رحمه الله .

وختاماً فإني أسأل الله سبحانه أن أكون قد وفقت في عرض عقيدة السلف الصالح وبيان معتقد الإمام ابن كثير رحمه الله ،ون يثبتنا على النهج القويم والصراط المستقيم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ثبت بأهم المراجع

- 1- الأسماء والصفات للحافظ البيهقي تحقيق عماد أحمد حيدر ط. دار الكتاب العربي - بيروت 1405هـ .
- 2- تفسير القرآن العظيم للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير ط. عيسى البابي الحلبي القاهرة - بدون تاريخ .

- 3- سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،ط. دار إحياء الكتب العربية 1372هـ .
- 4- سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ،تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ،ط. دار الحديث بيروت 1394هـ .
- 5- سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح لأبي عيسى الترمذي ،تحقيق الشيخ أحمد شاكر ط. دار الفكر 1356هـ .
- 6- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي تحقيق الدكتور التركي والشيخ شعيب الأرنؤوط ط. مؤسسة الرسالة بيروت 1412هـ .
- 7- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،ط. المكتبة الإسلامية - إستانبول 1374هـ.
- 8- العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيميه شرح الدكتور صالح الفوزان ،ط. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض 1411هـ.
- 9- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق محب الدين الخطيب ،بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ،ط. المكتبة السلفية القاهرة الطبعة الأولى المطبعة السلفية-القاهرة 1380هـ.
- 10- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني ،ط مصطفى البابي الحلبي القاهرة 1383هـ .

- 11- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش ،ط. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض 1411هـ .
- 12- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه ،جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدي ،ط. دار عالم الكتب - الرياض 1412هـ .
- 13- مختصر الصواعق المرسله لابن القيم ،اختصار محمد بن الموصلبي ،ط. دار الكتب العلمية - بيروت 1405هـ .
- 14- مختصر العلو للعزیز الغفار للإمام الذهبي ،اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني ،ط. المكتب الإسلامي - بيروت 1401هـ .
- 15- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين للإمام ابن القيم ،ط. دار الكتاب العربي بيروت بدون تاريخ .

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 5 | مقدمة الطبعة الثانية |
| 7 | مقدمة الطبعة الأولى |
| 9 | الباب الأول : بيان عقيدة السلف في الصفات |
| 11 | الفصل الأول : مجمل عقيدة السلف في موضوع الصفات |
| 13 | وسطية أهل السنة في باب الصفات |

| | |
|----|--|
| 15 | أصلان مهمان |
| 17 | بعض أقوال السلف في إثبات الصفات |
| 21 | الفصل الثاني : دفع فرية التجسيم والتشبيه |
| 27 | الفصل الثالث : التفويض ليس من عقيدة السلف |
| 31 | قولهم أمروها كما جاءت ليس تفويضاً |
| 34 | عدم دقة القول بأن الظاهر غير مراد |
| 37 | الفصل الرابع : إبطال التأويل |
| 45 | ليس في كلام السلف تأويل |
| 47 | هل أول ابن عباس صفة الساق ؟ |
| 55 | الفصل الخامس : هل يمكن تضييق شقة الخلاف في هذه المسألة ؟ |
| 58 | موقف أهل السنة من المخالفين |
| 63 | الباب الثاني : ابن كثير بين التفويض والتأويل |
| 65 | تمهيد |
| 69 | الفصل الأول : موقف ابن كثير من التفويض |
| 73 | الفصل الثاني : موقف ابن كثير من التأويل |
| 77 | أقوال ابن كثير التي قد توهم التأويل |
| 95 | ثبت بأهم المراجع |
| 97 | فهرس الموضوعات |